جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

أثر التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في الأردن للفترة 1980-2012

إعداد الطالبة

بادرة حسني الزيدانيين

إشراف

الأستاذ الدكتور:سعود موسى الطيب

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والأعمال

جامعة مؤتة، 2014

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة بادره حسني الزيدانيين الموسومة بـــ:

اثر التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في الاردن للفترة ١٩٨٠- ٢٠١٢

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد** .

القسم: الاقتصاد .

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. سعود موسى الطيب		٢٠١٤/٨/١٣	مشرفاً ورئيسا
أ.د. بشير عبدالرزاق الزعبي		٢٠١٤/٨/١٣	عضواً
د. عبدالله الشيخ محمود الطاهر		٢٠١٤/٨/١٣	عضواً
د.محمد عيسى الشحاتيت		٢٠١٤/٨/١٣	عضواً

عميد الدراسات العلـــيا

د. علي الضـــــمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٩٩-٠٣/٢٣٧٢٣٨٠
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 /٠٣
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع:

إلى

الإنسانة التي منحت حياتي الثقة والأمل بمستقبل مشرق

والدتي

والإنسان الذي أعطى الكثير ولم ينتظر الشكر

والدي

و إلى

إخوتي وأخواتي

و إلى

كل من قدم لي العون والمساعدة في انجاز هذه الرسالة

و إلى

وطني العزيز الأردن

بادرة الزيدانيين

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي ألهمني الطموح والصبر والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور سعود موسى الطيب الذي اشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بتوجيهاته الكريمة ونصائحه القيمة.

أتقدم بعظيم الشكر والتقدير لكافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة مؤتة وبالأخص قسم الاقتصاد.

كما أتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما اشكر كل من أسهم في انجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

بادرة الزيدانيين

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

أثر التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في الأردن للفترة 1980-2012

بادرة حسني الزيدانيين

جامعة مؤتة ،2014

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير التسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص في الأردن خلال الفترة 1980_2012، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه على البيانات السنوية، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار المتجه (VAR) نظرا لعدم وجود تكامل مشترك وتم اختيار متغيرات الدراسة وهي:الاستثمار الخاص والناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى التضخم، و إجمالي التسهيلات الائتمانية، والانفتاح التجاري. كما تم تطبيق اختبار "ديكي فولر"الموسع لمعرفة فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا مع مرور الزمن. تبين أن متغير التسهيلات الائتمانية غير مستقر في المستوى واستقر بعد اخذ الفرق الأول ، بينما متغير الاستثمار الخاص مستقر في المستوى و الناتج المحلي الإجمالي والتضخم مستقر في المستوى، و الانفتاح التجاري غير مستقر في المستوى و أستقر بعد أخذ الفرق الأول، كذلك تم تطبيق اختبار جرينجر للسببية لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات، حيث تبين وجود علاقة سببية بين المتغيرات من خلال وجود تأثير للتسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص. بالإضافة إلى استخدام أداتين رئيسيتين للتحليل وهما: تحليل مكونات التباين ، الذي دل على قوة تغير التسهيلات الائتمانية حيت ينمو هذا التأثير على نحو طردي واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل الذي دل على التأثير الايجابي لتسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص، وثم تأكد من مصداقية النتائج من خلال إعادة ترتيب المتغيرات في النموذج.

الكلمات الدالة:التسهيلات الائتمانية،الاستثمار الخاص،النلتج المحلي الإجمالي

Abstract

The impact of credit facilities for commercial bank on private investment in Jordan For the period from 1980-2012

Badera Husni Zidaneen
Mutah university,2014

This study explaines the impact of Credit Facilities on private Investment in Jordan during 1980-2012 by using Vector Auto Regression, VAR, model. The VAR model has directly been applies since there is no co-integration. The main variables of the study are private investment GDP, inflation and total credit facilities ,and trade openness,. The study applies Augmented Dickey Fuller's test to check whether the variables are stationary or not. This test revealed that the private investment and GDP and inflation variable are stationary while trade openness and credit facilities are not at the first level but it became stationary after taking the first difference .Granger's causality test is applies to provide evidence on the direction of causality. This test reveales that there is a causal relationship among the variables of the model. For empirical analysis, two tools are employed: the first involved analysis of variance decomposition, which shows the explanatory power of Credit Facilities of private investment wherens the second dealt with the response function of the reaction. The latter gives evidence of the positive impact of Credit Facilities on real private investment. To gain more credibility of the results, the study uses the reordering of variables in the model.

Keywords: credit facilities, private investment,GDP

الفصل الاول

1.1 المقدمة

تعتبر التسهيلات الائتمانية إحدى المحركات الرئيسية للإستثمار الخاص، خاصة في الدول الناشئة والدول النامية على وجه الخصوص ، فهي الجاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة، التي تؤثر على الإقتصاد الوطني عند حدوث أي خلل، ومن خلال هذه التسهيلات تحقق البنوك أرباحا كبيرة وبدونها تفقد البنوك دورها كوسيط مالي.

ويعتبر الإستثمار الخاص جزء من إقتصاد الدول في جميع أنحاء العالم، ويمثل الاستثمار في الاردن ركيزة اساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بما ينسجم ومصالح الاردن العليا ويحقق له الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني والاقتصادي المنشود ، من خلال تفعيل الترابط بين الاقتصاد والمكونات الاخرى للدولة وقد سعت الحكومة في الأردن الى تشجيع الاستثمار الخاص وتوفير الحوافز الإقتصادية المناسبة له من أجل تعزيز دوره الإقتصادي ورفع مساهمته في النشاط الإقتصادي .

ويستهدف هذا البحث دراسة الاستثمار الخاص وذكر مفهومه ومحدداته وكل ماهو متعلق بالاستثمار الخاص وايضا دراسة التسهيلات الأئتمانية للبنوك التجارية الأردنية وتوضيح كل ماهو متعلق بها وبيان اثر كل من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في الاردن وتوضيح العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والإستثمار الخاص.

تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول . الفصل الاول يحتوي على المقدمة وأهمية هذه الدراسة وأهداف هذه الدراسة والفرضيات والمنهجية المتبعة في هذه الدراسة ومشكلة الدراسة . والفصل الثاني يحتوي على قسمين:- القسم الأول يحتوي على الإطار النظري حيث يقوم بتعريف الإستثمارالخاص والتسهيلات الأئتمانية وكل ما هو متعلق في هذه الدراسة، والقسم الثاني يحتوي على الدراسات السابقة المتعلقة في موضوع التسهيلات الأئتمانية والإستثمار الخاص. ثم جاء الفصل الثالث يتحدث عن تطور الائتمان المصرفي في الأردن خلال الفترة (1980-2012) وتوضيح متغيرات

الدراسة بشكل وصفي . أما الفصل الرابع فيحتوي على الجانب التطبيقي للدراسة حيث تم توضيح النموذج الإقتصادي المستخدم في هذه الدراسة، والمتغيرات المعتمدة وايضا تم توضيح الاختبارات المستخدمة والتحليل القياسي، واخيرا مناقشة النتائج. وأنتهت الدراسة أخيراً بجملة من التوصيات.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة علاقة التسهيلات الائتمانية بالإستثمار الخاص وما النماذج الرياضية والقياسية التي يمكن استخدامها لتوضيح هذه العلاقة،وكيف يتم تأثير الإستثمار الخاص على التسهيلات الائتمانية.

3.1 أهمية الدراسة

تبحث هذه الدراسة في التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية وعلاقتها بالإستثمار الخاص وتأثيرها على مستوى تطوره وإتجاهاته والجوانب الايجابية والسلبية لهذا الإرتباط الهام نظرا لأهمية الإستثمار وأثره على الناتج المحلي الإجمالي. كما وتبين أهمية دور البنوك التجارية في اعطاء التسهيلات الأئتمانية وبذلك يكون لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي وعند زيادة حركة الاستثمار تزداد المشاريع وتقل البطالة ويزداد الانتاج إضافة الى أن فهم اداء المصارف التجارية في الأردن ودورها في خدمة النشاط الاقتصادي والاستثماري في البلاد يعد اثرا هاما. كما أذكر بأهمية ودور التسهيلات الائتمانية فهي الداعم والمحرك لعملية الاستثمار في البلاد .

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:-

1- تحليل أثر اجمالي التسهيلات الأئتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية على الإستثمار الخاص خلال الفترة 1980-2012.

2.قياس أثر اجمالي التسهيلات الأئتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية على الإستثمار الخاص خلال الفترة 1980-2012.

5.1 الفرضيات

الفرضيات الرئيسية في هذه الدراسة هي:-

1.هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الأئتمانية و الإستثمارالخاص.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم والإستثمار الخاص.
3.هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار الخاص.
4. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفتاح التجاري و الإستثمار الخاص.

6.1 منهجية الدراسة

تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات ومتغيرات الدراسة وبيان تطورها خلال فترة الدراسة،كما سيتم بيان نمو هذه المتغيرات ومقارنتها ببعضها البعض،وسيتم استخدام الأسلوب الكمي،وذلك لتغطية الجانب النظري والتحليلي لهذه الدراسة.حيث استخدم المنهج الكمي القياسي باستخدام تحليل السلاسل الزمنية (VAR) Vetor Autoregressive وسيتم استخدام المنهج القياسي ذات العلاقة في تحديد وتحليل النماذج المستخدمة لهذا النوع من العلاقات ، وسيتم استخدام اختبار جذر الوحده والاستقرارية واختبار السببيه و التباين ودالة الاستجابه لرد الفعل في سبيل قياس العلاقة بين المتغير التابع وهو الإستثمار الخاص والمتغير المستقل وهو التسهيلات الأئتمانية.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

1.1 الإطار النظري

مفهوم التسهيلات الائتمانية:

تعتبر التسهيلات الائتمانية قروضا تقدمها المصارف لعملائها، وقد يجمع العميل بين أكثر من تسهيل واحد (النمري،1984)، كما تتمثل التسهيلات الائتمانية في خدمات مصرفية يستطيع العميل الحصول عليها وذلك بعد توفر شروط معينة فيه. حيث ان المصرف لايقدم التسهيلات الائتمانية لأي فرد أو مؤسسة دون أن يكون لهولاء سجلات وخبرات سابقة معها. وهكذا فإن مهمة المصارف في هذا المجال هي تقديم المساعدة والدعم للأفراد والمؤسسات بعد أن تكون إدارة المصرف قد تأكدت من الأهلية القانونية والمالية والتسويقية لطالب التسهيلات. ومن ثم يمكن اعتبار التسهيلات الائتمانية عملية لتسويق النقد والبحث عن اوجه إستثمار الأموال وتوظيفها بما يضمن تحقيق الربح والسيولة بأدنى درجة من المخاطرة وذلك ضمن قواعد وأسس معينة(معلا وظاهر،1999). وكما تمثل التسهيلات الائتمانية النشاط الرئيسي للمصارف التجارية ، ويقصد بها مجموعة التسهيلات النقدية وغير النقدية المقدمة لجميع القطاعات المرتبطة بالمصارف، وهي كل من القطاع العائلي، وقطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص، والقطاع الحكومي(الدسوقي،1991). وتتبع اهمية التسهيلات الائتمانية من كونها تعمل على إشباع الاحتياجيات التمويلية للمشاريع الاقتصادية المختلفة، فهي بمثابة مساعدة تقدمها المصارف لعملائها وتساعدهم من خلالها على استكمال حاجاتهم التمويلية(النمري،1981).

العوامل المؤثرة على عملية منح التسهيلات الأئتمانية:

تعتبر عملية منح التسهيلات الائتمانية من أهم وظائف المصرف التجاري ولهذا تولي إدارة المصرف عناية خاصة بهذه الوظيفة ، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي قد تؤثر على هذه العملية ، حيث تتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي :-

1-اعتبارات السيولة :- حيث يجب على المصرف أن يكون دائما مستعدا للوفاء بالتزاماته تجاه عملاءه أصحاب الودائع بتحقيق السيولة الكافية، وذلك بالتأكد من نقطتين

مهمتين ، وهما :- أن يكون طالب الائتمان قادرا على تسديد مبلغ القرض في المواعيد المحددة ، وكذلك التأكد من قابلية تحويل الائتمان الى نقد سائل وقت الحاجة باللجوء الى البنك المركزي او مؤسسات الجهاز المصرفي الأخرى(الشواربي والشواربي،2002).

2-اعتبارات الربحية :- إن الهدف الرئيسي لكل مصرف تجاري هو الحصول على اكبر قدر ممكن من الارباح ، ولهذا تعمل المصارف جاهدة على تحقيق هذا الغرض، حيث أنها تقوم بدراسة طلب الائتمان والتأكد من حصولها على عوائد كافية تغطي التكاليف المباشرة وغير المباشرة لمصادر الأموال التي استخدمتها في تمويل الائتمان إضافة الى تحقيق قدر معقول من الربح يتناسب مع خطة الربحية لديها (عبدالله ،2000) .

3-الاعتبارات القانونية للضمان :- حيث يتوجب على المصرف التأكد من قانونية الضمان الذي يقدمه طالب الائتمان، وكما يفضل المصرف الضمان الذي يمكن تحديد قيمته بسهولة، والذي يمكن تحويله الى نقدية، وعليه ان يتأكد أيضا من أن القيمة السوقية للأصل الضامن أعلى من قيمة القرض المضمون. (سويلم ، 1992)

4-قرارات البنك المركزي :- حيث يجب على كل مصرف تجاري الالتزام بالقرارات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي والمنظمة لسياسات الائتمان في المصارف التجارية خاصة تلك المتعلقة بحدود التوسع الائتماني وكذلك نسبتي السيولة والإحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما(عبدالله،2000).

5-توازن الأهداف:-تعمل إدارة المصرف على ايجاد التوازن بين كل من السيولة والربحية، والضمان وقوانين البنك المركزي، حيث لا يمكنها التركيز على احدى هذه العوامل وإهمال العوامل الأخرى; فقد يؤدي التركيز على الربحية مع إهمال السيولة الى نفاذ السيولة النقدية،وهذا مايعرض المصرف لضائقة مالية. كذلك فإن التركيز على السيولة وإهمال الربحية، قد يؤدي بالمصرف إلى فقدان فرص استثمارية كثيرة، وبالتالي فقدان العوائد التي قد تجنيها من هذه الإستثمارات. وكما أن تركيزه على الضمانات المتشددة قد يؤدي بها الى فقدان عملائها وتوجههم للمصارف المنافسة لها. إضافة الى ذلك يجب أن تأخذ الإدارة بعين الإعتبار توافر الموائمة بين كل من مبلغ التسهيلات المصرح بها للعميل وحجم موارده المالية المستثمرة في نشاطه ونوعية ذلك

النشاط، وكذلك الموائمة بين الغرض من الائتمان وطبيعة نشاط العميل وكذلك الضمان الذي يقدمه(سويلم،1992).

6-توزيع المخاطر الائتمانية:-ويعني عدم مركزية التسهيلات، حيث يجب على المصرف ان لا يركز على نوع واحد من التسهيلات الائتمانية أوقطاع واحد أوعلى عدد محدد من العملاء، وذلك للتقليل من المخاطرة الائتمانية. (التميمي والسنفي،1995).

7-الإلتزام بالسياسة الائتمانية للمصرف:-حيث يجب على المصرف أن يلتزم بالسياسة التي وضعتها إدارته والتي تتمثل في مجموعة قواعد وشروط منح الائتمان وسلطات منحه، وأنواع القروض التي يمكن منحها، وكيفية تقدير مبالغها وآجال استحقاقها، اضافة الى شروط ومواصفات المقترضين، وامكانيات السداد، وأنواع الضمانات التي تضمن للمصرف استرداد حقوقه (عبدالله،2000).

تعريف الإستثمار:

الاستثمارهو ارتباط بهدف تحقيق مكاسب يتوفع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل (الهواري،1996)، كما عرف الاستثمار بانه "تضحية بالثروة الحالية لثروة في المستقبل غير مؤكدة"(الراوي ،1999). كما يوجد العديد من التعريفات للاستثمار ومن هذه التعريفات "توظيف الاموال المتاحة في اقتناء او تكوين اصول بقصد استغلالها لتحقيق اغراض المستثمر"(الحضيري،2000).

وهذا التعريف يتسم بالشمولية ويعرف الاستثمار "بانه العملية الاقتصادية التي تقوم بتوظيف رؤوس الأموال، بهدف شراء مواد الانتاج والتجهيزات، وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد، ورفع القدرة الانتاجية او تجديد وتعويض رأس المال القديم ، حيث يتسم التعريف بالشمولية ويبين هدف الاستثمار كانفاق مالي "(froyen,10 ،1996)

أهمية الاستثمار:

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية، وفي كميته، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى.

أي أن معدل النمو المطلوب، يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة، وهذا يتوقف على القدرة في توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثير

نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في أي بلد وبالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية والخارجية.

وفي هذا السياق يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى (لطفي،2007).

معايير الاستثمار:

يتم استخدام عدد من المعايير في تحليل الاستثمار لتقويم الربحية التجارية للمشروع تسمى بمعايير الاستثمار ومن هذه المعايير مايلي (عطية،2001):-

-معيار فترة الاسترداد: تعرف فترة الاسترداد بانها الفترة التي يستطيع المشروع في نهاية تغطية تكاليف الاستثمار الاولية من خلال تدفقات صافي العائد.

-المعدل المتوسط للعائد: يتمثل هذا المعيار في ايجاد النسبة المئوية لمتوسط صافي العائد من تكلفة الاستثمار الأولية.

-صافي معدل العائد المتوسط: يعتبر المعدل المتوسط للعائد الذي سبق التعرض له بمثابة معدل اجمالي، وذلك لانه لم يستبعد تكلفة الإهلاك. واذا تم استبعاد تكلفة الإهلاك والمتمثلة في تكلفة الاستثمار الأولية فان المعدل المتوسط الذي نحصل عليه يعتبر بمثابة صافي معدل العائد المتوسط.

-صافي القيمة الحالية: هي مجموع العوائد الصافية المتوقعة خلال فترتي الانشاء والانتاج للمشروع مخصومة على اساس معدل تكلفة الأموال.

-نسبة المنافع التكاليف: وهي نوعان الصيغ المخصومة من معيار صافي القيمة الحالية والصيغ غير المخصومة لسنة عادية.

-معدل العائد الداخلي: وهو ذلك المعدل الذي اذا تم استخدامه في خصم قيم المنافع والتكاليف المتوقعة خلال سنوات الانتاج والانشاء فإنه يساوي بين القيمة الحالية للمنافع الصافية والقيمة الحالية لتكاليف الاستثمار.

الدوافع الاقتصادية للاستثمار:

لولا وجود الدوافع الاقتصادية للاستثمار لما وجد الاستثمار وهذه الدوافع تتغير وتتطور مع مرور الوقت واختلاف الزمان والمكان، وتتعدد اطراف الاستثمار وتتنوع اهداف المستثمرين ومصالحهم.

يرى الاقتصادي كينز أن دوافع الاستثمار عند المنظم يرتبط بقيمتين:

-القيمة الاولى هي قيمة الكفاية الحدية لرأس المال (اي ناتج المردود المتوقع في حالة القيام بالاستثمار)

-القيمة الثانية هي قيمة معدل الفائدة (اي كلفة القروض الضرورية للقيام بالاستثمار).

والواقع ان التجربة بينت ان مجرد المقارنة بين معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال لا يكفي لتحديد اختيارات المنظم، اذ إن عملية الاستثمار اكثر تعقيدا من ذلك، وتتأثر بعدة معطيات نفسية وموضوعية، تتعلق بالاحتمالات والتنبوئات التي يقوم بها المنظم، وبأبعاد السياسة التخطيطية والمالية والضريبية للدولة.(الهواري،1996).

مكونات الإستثمار:

يتكون الاستثمار من كل مما يلي: الإستثمار الثابت، والذي يتضمن الإستثمار في المباني السكنية، الإستثمار في المخزون وتاليا شرح موجز لكل من هذه الأنواع (رمضان،2009) :

أ.الإستثمار الثابت:

يحظى هذا النوع من الاستثمار بأهمية خاصة على إعتبار انه أحد أهم مكونات الطلب الكلي ، كما يعتبر مقياس لزيادة التراكم الرأسمالي رأس المال خلال فترة زمنية معينة، وهو مايدعى بصافي الإستثمار مما يدل على أن لهذا النوع من الإستثمار اثرا واضحا في عملية النمو الإقتصادي، حيث يتوقف قرار الإستثمار لرجال الأعمال على مدى توفر رأس المال من معدات والآت. اما الإستثمار في المباني السكنية فهو الإنفاق على انشاء وحدات سكنية جديدة وغالبا مايتراوح المعدل العمري للمسكن بين 40-50 عاما، وتعتمد أسعار المباني وكميتها على الطلب على هذه السلعة، ويمول بناؤها عن طريق الرهن العقاري الذي يتأثر بصورة كبيرة بأسعار الفائدة التي تعتبر

جزء من تكلفة انشاء المسكن، ويتأثر هذا النوع من الإستثمار بكل من معدلات النمو السكاني، توزيع السكان حسب العمر.

ب.**الإستثمار في المخزون:**

تحتفظ المنشآت بالسلع التي تستخدم في العملية الإنتاجية وكذلك السلع تامة الصنع بانتظار عملية البيع، و يعتبر التغير في المخزون احد المكونات الدورية في الناتج المحلي بالرغم من صغر هذا المكون بالنسبة لمكونات الإستثمار، كما تلجأ المؤسسات الى الاحتفاظ بهذا الجزء من المخزون بغرض الوفاء بالتزامها لمواجهة التقلبات في طلب السوق.

أنواع الإستثمارات (هندي، 2001):

يمكن تقسيم الاستثمارات تبعا لتصنيفات نوعية جغرافية او حسب الجهة القائمة عليها:

أ.**التصنيف النوعي :**

ويقصد به تصنيف الاستثمار تبعا لنوع الأصل محل الإستثمار وهنا يقسم الإستثمار الى:

1.**استثمار حقيقي او عيني:**

وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يوفر للمستثمر الحق في حيازة اصل عيني كالذهب والسلع والعقار، من اجل استخدامه في تكوين طاقات إنتاجية جديدة تظهر على شكل سلع وخدمات.

2.**إستثمار مالي:**

يتمثل في شراء اوراق مالية جديدة كالأسهم والسندات . أما عمليات التبادل في الأوراق المالية الموجودة أصلا فلا تمثل استثمارا من وجهة نظر المجتمع، لانها لا تضيف اصولا رأسمالية جديدة ،بل تعد مجرد انتقال ملكية لهذه الأوراق، أما من وجهة نظر الفرد فتعتبر استثمارا يعود عليه بالدخل.

ب.**التصنيف الجغرافي:**

والذي يعبر عن مصدر رأس المال المستخدم في عملية الإستثمار وبناء عليه تقسم الإستمارات الى:

1.الإستثمار المحلي:

ويقصد به توظيف الأموال المحلية للإستثمار في السوق المحلي عن طريق أشخاص يحملون جنسية البلد الذي أقيم فيه الإستثمار سواء أقيم الاستثمار من قبل اقطاع العام او القطاع الخاص.

2.الاستثمار الأجنبي:

يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه كل استثمار يتم خارج موطنه، بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء كان الهدف مؤقت أو لأجل.(النجار،1998)

ج.**التصنيف حسب الجهة القائمة بالإستثمار (هندي،2001):**

1.الإستثمار الحكومي:

ويمثل رأس المال الحقيقي الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله، إما من فائض الإيرادات للانفاق العادي الجاري، او عن طريق التمويل بالعجز، او عن طريق الإقتراض الداخلي او الخارجي.

2. الإستثمار الخاص:

وهو مايقوم به الأفراد أو الشركات، وذلك إما عن طريق توجيه المدخرات الفردية نحو تكوين رأس مال حقيقي، أو عن طريق رأسمال الشركات الذي تقوم الشركات بتمويله وتكوينه عن طريق الاحتياطات التي تم تكوينها بطريقة الأرباح، أو من القروض التي تحصل عليها الشركات.

العلاقة والإرتباط بين التسهيلات الائتمانية والإستثمار الخاص

لقد تباينت وجهات نظر الإقتصاديين حول مدى أهمية التسهيلات الائتمانية في زيادة الإستثمار بوصفه العامل الاساسي في تحقيق التنمية الإقتصادية بحيث ظهرت العديد من المدارس التي يمكن تصنيفها وفق وجهات نظرها التالية:

تأثير مؤسسات الوساطة المالية ليس ذو أهمية و أنه مبالغ فيه كون أن تطور مؤسسات الوساطة هو حصيلة لتطور الاستثمار.

ان تاثير مؤسسات الوساطة المالية ليس ذو اهمية وانه مبالغ فيه كون ان تطور مؤسسات الوساطة هوحصيلة التطور الاستثماري والنمو الاقتصادي

(Lucas,1988). كما يوجد هناك اقتصاديين اخرين اعتبروا القطاع المالي بانه ليس قطاع قائد، بحيث أن العلاقة الجدلية بين الاستثمار والنمو الاقتصادي ينتج عنها تطور القطاع المالي والمصرفي. ان التطورالاقتصادي وزيادة الاستثمار هوالذي يخلق الطلب على الخدمات المالية وليس العكس (Robinson,1952).

كما اشار بعض الاقتصاديين الى أن المالية لا تعتبر عامل مهم في الاستثمار والتطور وفي التمهيد للنمو الاقتصادي (Dipendra&Macri,2000) في حين أشار (Lucas,1988), بأن الاقتصاديين قد شددوا بشكل سئ " على اهمية النظام المالي بالنسبة للاستثمار والنمو الإقتصادي على الرغم من الدراسات المختلفة التي تساء لت حول مجموعة الامور التي تربط بين التطور المالي والنمو الاستثماري والاقتصادي، حيث أن أغلب الاستنتاجات تفترض وجود علاقة فالقطاع المالي من خلال تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسات او ، تجميع المخاطر او تعبئة المدخرات او اعادة تخصيص رأس المال بدون خسائر تنتج بسبب المخاطر الاخلاقية والاختيار غير الملائم أو تكاليف العمليات هو مهم لعملية الاستثمار وبالتالي للتطور الاقتصادي . وانطلاقًا من هذه النقطة فقد صنف وظائف النظام المالي إلى خمسة أهداف (Levine،1997): تسهيل المتاجرة والتحوط وتنويع وتجميع المخاطر، تخصيص المصادر ،مراقبة المدراء وبذل جهود لتحسين رقابة الشركات ،تعبئة المدخرات، تسهيل تبادل السلع والخدمات.

مناخ الاستثمار ومفاهيمه الأساسية:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار. أو أنه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية.. والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية. وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية. وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2002) أو كما جاء في تقرير البنك

الدولي عن التنميةهو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال. وتتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاظم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية. (تقرير البنك الدولي عن التنمية، 2005).

2.2الدراسات السابقة

دراسات باللغة العربية

دراسة (جهاد، 2012) بعنوان"ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية "

تركز هذه الدراسة اهتمامها بكيفية ادارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها ،والقاء الضوء على موضوع ادارة المخاطر من خلال معرفة دور ونشاط البنوك التجارية وادارتها للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية ومعرفة اوجه القصور في القرارات الائتمانية في البنوك التجارية. وقد هدفت هذه الدراسة الى تطوير منهجية مخاطر الأئتمان في البنوك العاملة بولاية ورقلة في الجزائر، تقييم الإستراتيجيات وادارة مخاطر الائتمان المصرفي،استقصاء اراء المهنيين في بعض البنوك العاملة، والمنهجية المتبعة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب الدراسة الميدانية. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن مخاطر الأئتمان تنشأ بسبب لجوء البنك الى تقديم قروض أو ائتمان للافراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده وهذا بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء برد مبلغ القرض،ووجد ان الضمانات تؤخذ بالدرجة الاولى عند اتخاذ قرار الأئتمان.

دراسة (زكريا ،2007) بعنوان "مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وقدرتهم على إدارتها في البنوك التجارية الأردنية"

ركز الباحث في هذه الدراسة على ان الائتمان المصرفي له دورا مؤثرا في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتقدمه، وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة لتمويل

المشروعات الاستثمارية والتكوين الرأسمالي، الذي يعد أساسا للتنمية الاقتصادية الفاعلة. ولا شك أن هذا الدور يمكن أن يكون إيجابيا وبناءا إذا استثمر بطريقة صحيحة وتم ترشيده وتوجيهه توجيها سليما، كما يمكن أن يكون سلبيا إذا استخدم بأسلوب غير ملائم. ولا شك أن بناء قرار منح الائتمان المصرفي على أسس علمية مدروسة يستوجب دراسة وتحليل الوضع المالي للعملاء من خلال استطلاع قوائمهم المالية واستقراء بعض المؤشرات المالية ذات الدلالة. وحتى تكون هذه المؤشرات ذات دلالة صحيحة وتخدم اتخاذ القرار، فإنه يجب الاطمئنان إلى أنها ذات مصداقية معقولة عن الوضع المالي للعملاء والتأكد من خلوها من أي عيوب تفقدها خاصية الموثوقية والموضوعية والملاءمة.

تأتي هذه الدراسة في إطار البحث عن إدارة مخاطر الائتمان المصرفي الناجمة أحيانا عن قصور الدور الرقابي لبعض إدارات الائتمان التي تعتمد كثيرا في قرارات منح التسهيلات الائتمانية على تحليل الوضع المالي لعملائها من خلال استطلاع قوائمهم المالية لاستقراء بعض المؤشرات المالية ذات الدلالة. لذا جاءت هذه الدراسة لقياس مدى إدراك محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وقدرتهم على مواجهتها وإدارتها وإيلاء هذه الإجراءات العناية اللازمة بما يضمن الكشف عن آثارها الجسيمة على المؤشرات المالية وانعكاساتها على مصداقية هذه المؤشرات وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية.

دراسة (الظاهر وآخرون ،2007) "العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر الديون في المصارف الفلسطينية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد تم تصميم استبانة وزعت على عينة عشوائية من فروع البنوك ومن العملاء.ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة :

تم استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة مقارنة بالدرجة الكلية للمقياس،ومن أجل تفسير النتائج اعتمد التدريج التالي لأهمية العامل مقابل النسب المئوية 80% فأكثر درجة كبيرة جدا،79.9-70 درجة كبيرة،69.9-60 درجة

متوسطة،59.9-50 درجة قليلة ،اقل من 50 درجة قليلة جدا. ومن أهم النتائج تعتبر السياسات الائتمانية التي تتبعها المصارف في فلسطين واحدة من أهم عوامل تعثر التسهيلات المصرفية. لذلك تم استعراض مجالاتها المختلفة، يمثل مجال السوق وتذبذباته تحت تأثير الأوضاع غير المستقرة واحداً من اهم عوامل تعقيد التسهيلات التي تمنحها المصارف في فلسطين.ومن أهم التوصيات، على المصارف العاملة في اراضي السلطة الفلسطينية زيادة اهتمامها بالدراسات الائتمانية والاعتماد على معلومات صحيحة وموثوق بها في هذه الدراسات.

دراسة(الدغيم واخرون،2006) التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري.

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد. ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة.

وقد أصبح موضوع " التحليل الائتماني " من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي وللعاملين فيه بشكل عام، وكذلك لطلبة الدراسات المالية والمصرفية بشكل خاص، وذلك باعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة في اتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف. وانطلاقاً من أهمية الموضوع فقد تناولنا بالدراسة عملية منح الائتمان والدراسة التي تُجرى على طلبات التسهيلات الائتمانية في المصرف الصناعي مقارنةً مع الركائز الأساسية للتحليل الائتماني، وذلك للتعرف على الجوانب الإيجابية وتعزيزيها، وكذلك على جوانب القصور وتقديم المقترحات والتوصيات للعمل على تلافيها وبما يسهم في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي.

دراسة(حسن، 2006) بعنوان "دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي "

هدفت هذه الدراسة الى بيان الدور الذي يقوم به الجهاز المركزي للرقابة المالية وكيفية الإجراءات المتبعة لرقابة التسهيلات الأئتمانية المقدمة من القطاع المصرفي،

أما المنهجية المتبعة في الدراسة هي التحليل القياسي والكمي بالإعتماد على النموذج الرياضي المطروح في الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هو أن دور ورقابة الجهاز المركزي دور إيجابي على القطاع المصرفي.

دراسة(شاهين، 2006) "دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك" (دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين)

هدفت الدراسة إلى بيان دور أدوات التحليل المالي وقدراتها في الكشف المبكر عن المشكلات وتشكيل وإدارة المحفظة الائتمانية وتقييمها مالياً وفنياً والوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير فرضيات البحث وجرى اختبارها إحصائياً وتبين وجوب رفضها مما يقدم الدليل على ضرورة وضع وتطبيق سياسات ائتمانية وقائية.كما تبين أن التحليل المالي للعملية الائتمانية يمكن تفسيرها وفهم واقعها باستخدام متغيرات الدراسة المتمثلة في الوسائل والأساليب والأدوات الرقابية الفاعلة.

دراسة (الكحلوت، 2005) بعنوان مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة تطبيقه على المصارف العاملة في قطاع غزة

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية وما هي درجة هذا الاعتماد والعوامل المؤثرة فيها، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:-

-ضرورة الاهتمام بالتحليل المالي كأداة لترشيد القرار الائتماني من خلال زيادة قدرة موظفي الإئتمان عبر التدريب والتأهيل المستمر.

-ضرورة عدم التركيز على الضمانات العينية بالدرجة الأولى.

-ضرورة إلزام الشركات بتقديم معلومات مالية موثوقة تعكس حقيقة الوضع المالي للمنشأة طالبة الائتمان.

دراسة (الغصين، 2004) بعنوان استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات

هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى أفضل مجموعة من النسب المالية للتمييز بين المنشأة المتعثرة وغير المتعثرة، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:-

- الاهتمام بتحليل النسب المالية ومدلولاتها للكشف عن وضع المنشأة.
- العمل على تطوير التحليل المالي واستخدام النماذج الكمية كأداة علمية فاعلة لقياس التعثر والتنبؤ به.
- الاهتمام بدقة البيانات المالية وإصدار قوائم مالية ذات مصداقية وموثقة حسب الأصول.
- دراسة سياسات التسهيلات المقدمة للعملاء بحيث تتناسب مع أوضاع الشركات ولا تؤثر عليها سلباً أو تضعها في ضائقة مالية مستقبلاً.
- الاهتمام باستخدام نموذج التنبؤ بتعثر الشركات لتقييم فرص الاستثمار لديها والتعرف على الاستثمارات غير المرغوب فيه أو التخلص منها قبل تكبد المزيد من الخسائر.

دراسة(خليل، 2004) بعنوان "اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين"

ركز الباحث في دراسته على دراسة السياسة الائتمانية في البنوك التجارية في فلسطين وعلاقتها بالاستثمار الخاص ،وتأثيرها على مستوى تطوره واتجاهاته وبصفة اساسية تهدف هذه الدراسة في سعيها لاثبات فرضية تاثير السياسة الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين من خلال مفهوم ومحددات اركان السياسة الائتمانية ودورها في ادارة المخاطر وتأثير ذلك على الاداء المصرفي ،معرفة محددات الطلب والعرض على الائتمان المصرفي في فلسطين بشكل خاص ،دور سياسةالمصارف التجاريةالائتمانية في فلسطين في توجيه ودعم الاستثمارات الخاصة، محددات واشكال العلاقات والارتباط مع الاستثماروكيف يمكن قياسها والنماذج الرياضية والتحليلية والقياسية المستخدمة في دراسة وتحليل هذه الدراسة وامكانية تطبيقها على الواقع الفلسطيني ومن اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1. ان عملية زيادة التسهيلات الائتمانية من شأنها ان تلعب دور العرض القائد الذي من شأنه أن يحفز طلب الإستثمار الخاص.
2. أظهر التحليل ان للسلطة الوطنية الفلسطينية دورا في إحداث تغيير على طبيعة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والاستثمار الخاص وذلك عن طريق فتح مجال امام المصارف لممارسة نشاطها وخدماتها الائتمانية.
3. أن المصارف تحدد عرضها وسياستها الائتمانية بالعادة بناء على مستوى اداء القطاعات الاقتصادية وعلى وضعها وادائها السابق، اي انها تمول القطاعات القائمة وتتجنب القطاعات الجديدة.
4. اظهرت نتائج تحليل المرونات قدرة النظام المصرفي على جذب الموارد المالية بإطراد على شكل ودائع تحت الطلب وودائع توفير وودائع آجلة.

دراسة (الحمود، 2004) بعنوان "العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية "

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية ومعرفة العوامل المؤثرة في العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص والكشف عن أبرز معوقات الإستثمار العام والإستثمار الخاص، وذلك من خلال إستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية ،ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة إن التأثير الإجمالي للأستثمار العام والإستثمار الخاص على نمو الناتج المحلي غير النفطي يعتبر منخفضاً ويرجع السبب إلى أن جانب كبير من الفائض الإقتصادي المتولد من نشاط التصدير ينفق لإستيراد السلع الرأسمالية،النسبة التي يحتلها الإستثمار الخاص بالقطاع غير النفطي تفوق النسبة التي يحتلها الإستثمار العام،من الممكن التوصل إلى علاقة مثلى بين القطاعين العام والخاص من خلال إستثماراتهما(ان يكمل بعضهما الآخر) حيث أنه لابد أن يقوم القطاع الخاص بأداء دوره وأن يساهم في خطط التنمية ويكملها تخطيطيا وتنمويا من خلال قيامه بعملية الإستثمار وايضاُ بمساعدة القطاع العام وأن يتيح المزيد من فرص العمل للمواطنين.

دراسة (عيسى، 2004)بعنوان "السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين"

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة السياسة الأئتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، والتعرف الى معايير الأئتمان العالمية ومقارنتها بالتطبيقات المتبعة في البنوك الفلسطينية،ومحاولة التوصل الى المعايير التي تعتمد عليها البنوك في فلسطين في منح الأئتمان من وجهة نظر العاملين في أقسام التسهيلات في البنوك،وقد صممت استبانات ووزعت على البنوك وخصوصا قسم التسهيلات الأئتمانية وتم تحليل البيانات بواسطة برامج إحصائية معدة لذلك.

وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إنخفاض قيمة الأئتمانات المقدمة من البنوك العاملة في فلسطين وأستحواذ البنوك الأجنبية على النصيب الأكبر من الودائع.

دراسة (العامري، 2003)بعنوان"أثر الأئتمان المصرفي على النمو الإقتصادي"

ويتمثل الهدف الرئيسي في هذه الدراسة تحليل وقياس اثر حجم الأئتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى الإقتصاد اليمني ككل خلال الفترة 1990-2001 ،تحليل وقياس اثر حجم الأئتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى القطاعات الإقتصادية على النمو الإقتصادي، والمنهجية المتبعة في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليل القياسي الإحصائي. ومن أهم نتائج الدراسة ، أظهرت مرونة الإنتاج بالنسبة للأئتمان المصرفي على مستوى الإقتصاد اثرا ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي لتغيرات الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية في اليمن.

دراسة (ملاوي، 2003) بعنوان " تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الإقتصادي بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي المتجه (VAR):دراسة حالة الأردن (1970-2003)"

جاءت هذه الدراسة بهدف دراسة تأثير الأئتمان المصرفي المقدم من هذه البنوك التجارية على النشاط الإقتصادي الأردني خلال الفترة 1970-2003 وذلك بأسلوب تحليل يعتمد أساسا على السلاسل الزمنية أكثر منه الأساليب القياسية التقليدية. وقد تم إختيار متغيرين فقط هما الناتج المحلي الإجمالي GDP كمتغير ممثل للنشاط الإقتصادي الأردني، والرصيد القائم غير المسدد من الأئتمان المصرفي السنوي CR كمتغير ممثل لحجم الأئتمان المصرفي السنوي، وقد كانت جميع نتائج الإختبارات

مؤيدة لفرضية الدراسة متفقة بذلك مع نتائج الدراسات السابقة سواء على مستوى الإقتصاد الأردني أو على مستوى إقتصاديات دول أخرى نامية ومتقدمة.

دراسة(البدري، 1998)بعنوان"الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في الأردن

قام البدري بإجراء دراسة عن الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في الأردن حيث كانت الفترة من 1968 الى عام 1994 وكان الهدف من هذه الدراسة معرفة المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الخاص وقد إستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية ومن نتائج هذه الدراسة إن تأثير الاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص كبير جداً، زيادة نقطة مئوية واحدة في حصة الاستثمار الخاص من الناتج بما يقارب المرة ونصف من زيادة حصة الاستثمار العام في الناتج . قام على تأكيد نظرية التزاحم الموجودة بشكل واضح في الإقتصاد الأردني.

دراسة (الحسني، 1995) بعنوان الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كافة الاتجاهات المعاصرة والتطورات المختلفة التي حدثت في جانب من جوانب التحليل المالي الذي يؤدي إلى خدمة كافة الأطراف المستفيدة من هذا التحليل، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:-

-إن استخدام النسب المالية أصبح من الأمور المألوفة والضرورية لكل المنشآت، وأن المدخل الحديث للتحليل المالي يعامل القوائم المالية كنظام أساسي لتقييم الأداء.

- استخدام المعلومات لغرض ترشيد القرارات ورسم أفضل السياسات أكثر منها كأداة ضرورة الاهتمام بالمعلومات المالية الأخرى وغير المالية كمصادر للمعلومات لأغراض التحليل المالي بهدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة لعملية الربط بين المستخدمين وخاصة المحللين الماليين.

-ضرورة استخدام مجموعة متكاملة ومتعددة من الوسائل العلمية للتحليل المالي وعدم الاقتصاد على وسيلة واحدة.

دراسات باللغة الإنجليزية

دراسة(Mohammed,2013)

Private Sector Credit and Economic Growth Nexus in Nigeria: An Autoregressive Distributed Lag Bound Approach

تحلل هذه الدراسة العلاقة بين الائتمان للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في نيجيريا، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1974−2010) أشارت النتائج إلى أن علاقة توازن المدى الطويل القائم بين القطاع الخاص الائتمان و النمو الاقتصادي، و عندما تم استخدام الائتمان المقدم للقطاع الخاص و المتغير التابع . تشير النتائج السببية عدم وجود علاقة سببية بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في نيجيريا. وبالتالي فإن النتائج التجريبية للضمنية هذا البحث أنه في حين أن " فرضية الطلب التالية " سادت في العلاقة المدى الطويل بين القطاع الخاص الائتمان والنمو الاقتصادي في نيجيريا ، ولايوجد علاقة سببية بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي. وأخيرا، فإن الدراسة توصي بتركيز على القروض الاستثمارية طويلة الأجل للقطاع الخاص المنتج بالإضافة إلى الحاجة إلى سياسات شاملة وإطار قانوني قوي لسهولة صرفها والانتعاش السريع لائتمان القطاع الخاص . وتوصي هذه الدراسة إلى وضع سياسات وقوانين شاملة وقوية إطار عمل من شأنها أن تسهل صرف و استرداد الائتمان للقطاع الخاص ، وخاصة لقطاعي الزراعة و الصناعة التحويلية. ووجود علاقة توازن بين المدى الطويل ائتمان القطاع الخاص والنمو الاقتصادي ، وهذا يعني أن تعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا على المدى الطويل يدعو لتقديم قروض استثمارية طويلة الأجل للقطاع الخاص المنتج .

دراسة (Marwan,2012) بعنوان:

"ASSESSMENT OF INVESTMENT PORTFOLIOS OF JORDANIAN BANKS"

الهدف من هذه الدراسة هو كيفية اختيار المستثمرين الاستثمارات التي من شأنها أن تعطي لهم معدل العائد المطلوب. هذا وتهدف الدراسة بشكل رئيسي مع أداء البنوك الأردنية في بدائل الاستثمارات بصفة عامة و استثمارات المحافظ على وجه

الخصوص. ومن اهم نتائج الدراسة أن الأردن ينضم إلى نظريات تكوين المحافظ الاستثمارية ، من حيث التنويع، المفاضلة بين العائد والمخاطرة ، و السياسة في تكوين محافظ . يتم تطبيق مبدأ الملاءمة لضمان الاستقرار للمستثمر و العائد على رأس المال . وأشارت الدراسة أيضا إلى أن البنوك الأردنية تتمسك بمبدأ التنويع، و ملتزمون مبدأ المفاضلة بين العائد والمخاطرة و الامتثال للمبادئ السياسة في تكوين المحفظة ، ومبدأ الضمان و استقرار المستثمر و العائد على رأس المال والمنهجية المتبعة في هذه الدراسة التحليل القياسي والوصفي .

دراسة(Van Roy،2005) بعنوان:

" Credit Ratings and The Standardized Approach to Credit Risk In Basel 2"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الإعتماد على مؤسسات تصنيف الأئتمان المختلفة. والمنهجية التي أتبعها الباحث من خلال عينة من المقترضين بلغت 3125 مابين شركات ومصارف وحكومات ،حيث قامت مؤسسات تقييم الجدارة الأئتمانية الخارجية بتصنيفها وقد وجدت إختلافات في نتائج تقييم الجدارة الأئتمانية لهذه العينات بفوارق 18% للشركات و15% للمصارف و13% للحكومات وقد خلصت الدراسة الى:

1.على الرغم من وجود الفوارق الجوهرية في متطلبات رأس المال للمصارف المقرضة ،إلا أن هذه الفوارق لاتزيد عن 6% من متطلبات رأس المال للقروض للشركات للبنوك والحكومات.

2.تحديد متطلبات رأس المال مقابل مخاطر الأئتمان ،والتي تقاس بالمدخل المعياري ،حيث تقدم مزايا بسيطة لرأس المال الرقابي للمصارف التي تعتمد على مؤسسات تقييم الجدارة الأئتمانية الخارجية.

دراسة (LOZA, ACOSTA،2005) بعنوان "SHORT AND LONG RUN DETERMINANTS OF PRIVATE INVESTMENT IN ARGENTINA"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل عوامل الإقتصاد الكلي المؤثرة في قرار الإستثمار الخاص في الأرجنتين ، في منظور المدى القصير والطويل، حيث أن فترة الدراسة

(1970–2000) ، تشير النتائج إلى أن قرارات الاستثمار يبدو أن تحدد على المدى القصير، من خلال الصدمات في العائدات (سعر الصرف والتجارة تحرير) وفي الطلب الكلي. الى جانب ذلك، تأثير الاستثمار العام هناك أدلة على وجود "المزاحمة" .في المدى الطويل والمتوسط، يبدو أن مسار تراكم رأس المال لتكون تعتمد بشكل وثيق على كل من الأسواق المالية والائتمانية متطورة وعلى المنظورات الاستدامة المالية.

دراسة(Ribeiro,2001) بعنوان "-An econometric analysis of private sector investmentinBrazil"

الهدف من هذه الدراسة تحديد المحددات الرئيسية للاستثمار في القطاع الخاص في البرازيل خلال الفترة 1956–1996، وذلك باستخدام نموذج تجريبي في أحدث الدراسات الخاصة في البلدان النامية. المنهجية المتبعة الاقتصاد القياسي. النتائج على حد سواء على المدى البعيد المعادلات وعلى المدى القصير نماذج تكشف عن إيجابية المتغيرات تأثير الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام والائتمان المالي والأثر السلبي لسعر الصرف. النتائج ضعيفة الاختبارات تظهر أهمية الائتمان والاستثمار العام و أدوات السياسة الاقتصادية. الهدف من هذه الورقة هو الكشف عن المتغيرات الرئيسية تحديد الاستثمار الخاص في البرازيل خلال الفترة 1956–1996 . بدأنا من مجموعة من المتغيرات التفسيرية استنادا إلى أحدث البحوث التجريبية للبلدان النامية. من قبل توظيف السكون ، و التكامل المشترك الاختبارات، سعينا إلى الحصول على متسقة، المحددة جيداالنموذج الذي كان قادرا على تقديم المعلومات للذات الأهمية ل تنفيذ السياسات الرامية إلى تشجيع الاستثمار الخاص.على الرغم من أن المعادلات المقدرة على المدى الطويل وأظهرت أوجه القصور بسبب بعض المتغيرات كانتتعتبر الخارجية، منذ النتائج المتحصل عليها الاعتراف من كل نموذجالمتغيرات التفسيرية المستخدمة كأدوات السياسة ،ثلاث طرق على الأقل لإحداث زيادة في القطاع الخاص الاستثمار الظهور : زيادة النشاط الاقتصادي ، والثاني زيادة الائتمان و التمويل طويل الأجل، والثالث زيادة الاستثمار في السلع العامة . كما يمكن

أن يكون عند تحليل المؤشرات المتعلقة لمتغيرات الإنتاج والائتمان و الاستثمار العام سيكون كافيا لتفسير انخفاض في القطاع الخاص مستويات الاستثمار في البرازيل.

دراسة(Dehn,2000) بعنوان:

" Private Investment in Developing countries:The Effects of Commodity shocks and Uncerttainty"

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة آثار تقلب أسعار السلع الأساسية على أداء الاقتصاد الكلي في البلدان النامية المعنية في المقام الأول مع اثنين من الجوانب سبب قوي للشك في أن كلا من هذه تقلبات يجب أن تكون لها انعكاسات هامة للاستثمار ،وقد استخدمت هذه الدراسة العديد من النظريات لتفسير سلوك الإستثمار وتفسير تقلب أسعار السلع،والمنهجية المستخدمة في هذه الدراسة نموذج القياسي والتحليل الإحصائي وطريقة المربعات الصغرى ،ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة حيث استخدمت ثلاثة أنواع من التقدير اولا طريقة SYS_GMN المعروفة ب OLS طريقة المربعات الصغرى والطريقة الثانية هي GLS(random effect)وطريقة التقدير الثالثة هي FE(WG) وقد توصلت الإختبارات الثلاثة الى متانة النتيجة مع انه استخدمت ثلاثة تقادير مختلفة.

الفصل الثالث

تطور الائتمان المصرفي في الأردن خلال الفترة (1980-2012)

1.3 الجهاز المصرفي في الأردن:

يعتبر البنك العربي هو أول البنوك الوطنية حيث بدأ عمله عام 1948 تلاه البنك الأهلي الأردني في عام 1956 الى أن أصبح عدد البنوك التجارية العاملة في الأردن مع نهاية عام 1997 اثنين وعشرين بنكا، ومنها عشرة بنوك تجارية وطنية، وقد ارتفعت شبكة الفروع العاملة لهذه البنوك لتصل الى أكثر من 500 فرعا مع نهاية عام 2000 وأما بالنسبة لتأسيس البنك المركزي الأردني كأعلى سلطة نقدية في البلاد فقد باشر أعماله عام 1964 ومن أهم الواجبات التي يقوم بها البنك المركزي، إصدار النقد وتنظيمه، إدارة الإحتياطيات ومراقبة العملة الأجنبية، العمل كبنك للحكومة، العمل كبنك للبنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة، مراقبة البنوك وتنظيم أعمالها (عريقات،2006).

ومنذ عام 1995 قام البنك المركزي الأردني بربط الدينار بالدولار الأمريكي لتحقيق الإستقرار في سعر صرف الدينار، مع ترك أسعار بقية العملات الأخرى تتقلب وفقا لظروف العرض والطلب (الطاهر،2004).

ويذكر بأن الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في إجمالي التسهيلات الأئتمانية تراوحت خلال الفترة (1996-2000) بين 82% و 88%.

وهو التوجه المرغوب والمتوقع من البنوك لأن القطاع الخاص يعتبر المحرك الرئيسي لعملية التنمية، وفي مجال توزيع التسهيلات الأئتمانية وفقا للنشاط الإقتصادي، يلاحظ الأهمية النسبية لقطاع التجارة العامة التي شكلت ما نسبته 25% تقريبا للرصيد القائم للتسهيلات الأئتمانية خلال الفترة (1998-2000) تلاها الأهمية النسبية لقطاع التعدين والصناعة التحويلية التي شكلت ما متوسطه 17%. في حين يلاحظ انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الزراعة والسياحة، إلا انه يجب التذكير بانخفاض التغير في رصيد التسهيلات الممنوحة والذي بلغ 80.5 مليون دينار خلال عام 2000 (الطاهر،2002).

ويبين الملحق رقم (5) معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للقطاع الخاص خلال الفترة 1980-2012، تشير الأرقام الواردة في الملحق رقم (5) أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للقطاع الخاص قد أظهر إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة(1980-2012) فقد ارتفع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للقطاع الخاص من532 مليون دينار عام 1980 إلى نحو 15375.6 مليون دينارعام 2012 بمعدل نمو بالمتوسط نحو(11.09%)،وقد شهد عام (2005) أعلى نسبة نمو حيثُ وصل معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للقطاع الخاص نحو(29.53%)، في حين شهد عام (2009) ادنى نسبة نموحيثُ وصل معدل النمو إلى (1.44%).

2.3 أشكال تطوير البيئة الإستثمارية في الأردن:

يمكن دراسة موضوع أشكال تطوير البيئة الإستثمارية في الأردن على ثلاثة مستويات (الطاهر، 2002):

أولا:المواقع الإستثمارية

هنالك عدة مواقع إستثمارية في الأردن تساعد على إستقطاب الإستثمارات منها المدن الصناعية، المناطق السياحية، الأراضي الزراعية.

ثانيا:القطاعات الإستثمارية

القطاعات الإستثمارية هي تلك القطاعات التي تملك الميزة التنافسية ويكون لمنتجاتها وخدماتها قدرة على دخول الأسواق العالمية، ومن هذه القطاعات الصناعات التصديرية، قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ثالثا:القنوات التصديرية

يتميز الأردن بصغر سوقه وقلة عدد سكانه وإنخفاض معدل دخل الفرد فيه لذلك يحتاج الى اتفاقيات تصديرية او اتفاقيات تجارة تعطيه القدرة على دخول افضل للاسواق غير التقليدية،كذلك تعطي الاردن قدرة على تنويع الاسواق.

ومن المعايير الرئيسية لجلب الإستثمار (الطاهر،2002):

1. تحليل القدرة التنافسية:إن تحليل القدرة التنافسية في القطاعات المختلفة والإقتصاد بشكل عام يؤدي الى تحسين مقومات جذب الإستثمار التي تهم المستثمر في أي مكان في العالم عندما يأخذ قراره الإستثماري .
2. تكلفة عوامل الإنتاج: سواء من أرض وعمالة ومرافق، وهذه الأمور مهمة للمستثمر حيث يقارن بين التكلفة ومنافسة المناطق الأخرى.
3. القاعدة الإستثمارية: الإتفاقيات الإقليمية والدولية والبيئية التشريعية المنسجمة مع المعايير الدولية.
4. الانطباع السائد والايجابي: عند نجاح مشاريع إستثمارية في الأردن فإن ذلك يعطي إنطباع إيجابي،حيث تعتبر منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة،رافد مهم في خلق محرك تنموي يساعد الأردن في معالجة التحديات التي تواجه الإقتصاد الكلي.

3.3 دور الجهاز المصرفي في الإستثمار الخاص

تنوعت تركيبة البنوك التجارية المرخصة في الأردن، الجهاز المصرفي الأردني واكب متطلبات السوق المصرفي من حيث توفيره للخدمات المالية-المصرفية بكافة أشكالها. ولكن قلة توفر الأدوات الإستثمارية تبقى من المحددات الرئيسية في العمل المصرفي، كما إستطاع البنك المركزي توفير بيئة نقدية مستقرة جاذبة للإستثمار حيث إنخفضت معدلات التضخم ، وأستقر سعر الصرف وأرتفعت مستويات الإحتياطيات من العملة الصعبة. ويكون بذلك قد وفر بيئة مالية ومصرفية يسودها أسعار فائدة حقيقية جاذبة للمدخرات.

إن الارقام الكلية تبين تراجع معدلات النمو وإرتفاع نصيب الإستهلاك الكلي من الناتج المحلي وانخفاض نصيب المدخرات المحلية ووجود فجوة كبيرة للموارد وتراجع نسبة الإستثمار الى الناتج بإستثناء عام 2000، ويعتبر القطاع الخاص هو المحرك لعملية التنمية (الطاهر،2002).

ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء مايلي (الصيرفي،2006) :

1 – تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية .

2– تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء مثل شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء كما تقوم بتحصيل ودفع كوبونات الأوراق المالية عنهم أيضاً .

3– تقوم البنوك التجارية بتقديم العديد من الخدمات المصرفية مثل إصدار خطابات الضمان للعملاء ، والقيام بأعمال الاعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستيراد والتصدير ، وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن

4.3 التضخم والإستثمار الخاص

يعتبر التضخم من أبرز المشاكل الإقتصادية المعاصرة، حيث يؤثر التضخم في السلوك الإقتصادي، سواء اكان في الجانب الإستهلاكي أو الإستثماري. ويعرف جونسون التضخم بانه الإرتفاع المؤكد في الأسعار، ويقول بال أن مسألة تعريف التضخم قد تتعقد بسبب عدم الوضوح في جوهر المصطلح نفسه وتختلف التعاريف لمصطلح التضخم لصعوبة تحديد الوضع الإقتصادي السائد، ففي الوضع الإنكماشي ينخفض الدخل النقدي ويرتفع حجم البطالة، ومع ذلك فإن الأسعار تبقى ثابتة، وهذه الصفة الإنكماشية ليست صفة عكسية للتضخم فهي الحالة التي يرتفع فيها الدخل النقدي. ويعتقد بيغو بأن التضخم يكون موجودا عندما يكون الدخل النقدي في حالة توسع تفوق نسبة الدخل الحقيقي الناجم عن النشاط الإقتصادي أو انه ذلك الجزء من الإرتفاعات في الأسعار الناتج عن التدخل الحكومي في النقود والصيرفة، والتعريفات السابقة تعبير عن النماذج الساكنة كما يراها اينزيغ(الحلاق،2010).

ومن التعريفات الديناميكية للتضخم ، حيث يتفق فلمنغ مع غيره بأن تعريف التضخم هو ذلك المعدل المتغير للمستوى العام للأسعار لإقتصاد ما، أي هو التغير المتناسب في المستوى العام للأسعارفي كل وحدة زمنية.ومن التعريفات الحديثة للتضخم تعزوه

الى انه ظاهرة نقدية بحتة، وانه يحدث نتيجة التوسع في عرض النقد بها يفيض عن الإحتياجات المعتادة.ويعرف هاوترى التضخم بأنه إصدار قدر كبير من العملة يفيض عن الحجم المادي للسلع والخدمات (الحلاق،2010).

والملحق رقم (1) يبين معدل التضخم للفترة 1980–2012 كما يظهر لدينا في الملحق رقم (1) التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. تشير الأرقام الواردة في الملحق رقم (1) أن التضخم خلال الفترة 1980–2012 قد أظهر قيم غير ثابتة بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة(1980–2000) فقد ارتفع التضخم من عام 1980 إلى نحو 6.62 وانخفض التضخم الى نحو (4.50)عام 2012 بمعدل نمو بالمتوسط نحو (44.61%)،وقد شهد عام (2008) أعلى نسبة تضخم حيثُ وصل معدل التضخم نحو(19.86)، في حين شهد عام (2000) ادنى قيمة للتضخم حيثُ وصل معدل التضخم إلى (–0.41) ويعزى الارتفاع في التضخم عام(2008) إلى اسباب مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب (الحلاق،2010):

1–تضخم ناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

2–تضخم ناشئ عن الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج. مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار.

3–تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الإقتصاد حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للإرتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.

ويعزى الانخفاض في عام (2000) إلى إنخفاض أسعار بعض السلع الأساسية ويلاحظ ان التضخم قد حقق فرقاً سالباً خلال فترة الدراسة ما بين 1980–2012 يصل الى (–0.0212).أما الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد عام (2008) أعلى نسبة نمو حيثُ وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو(28.53%)، في حين

شهد عام (1987) ادنى نسبة نموحيثُ وصل معدل النمو إلى (2.06) ويلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق فرقاً سالباً خلال فترة الدراسة مابين 1980-2012 يصل إلى (-0.11283).والجدول التالي يوضح معدل نمو التضخم مقسم على اربعة فترات.ويوضح الجدول رقم (1) ان الفترة الثانية 1988-1995 هي اعلى معدل نمو للتضخم حيث بلغ معدل نمو التضخم 2.692%،واقل معدل نمو للتضخم هي الفترة الأولى 1980-1994 حيث بلغ معدل النمو 2.65%.

الجدول رقم(1)

معدل نمو التضخم خلال الفترة 1980-2012

الفترة	معدل نمو التضخم %
1987-1980	2.65
1995-1988	2.692
2003-1996	2.68
2012-2004	2.691

المصدر: البنك المركزي الأردني (1980-2012) النشرات الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة،

نسب النمو من اعداد الباحثة.

5.3الإنفتاح التجاري

الانفتاح التجاري له اثر ايجابي على الإستثمار الخاص، فكلما زاد الإنفتاح التجاري زاد الإستثمار الخاص في الأردن، يشير الملحق رقم (2) أن الميزان التجاري خلال فترة 1980 الى 2012 في حالة عجز أي ان المستوردات أعلى من الصادرات.و يبين لنا نسبة عالية من المستوردات الوطنية وفقا للمقاييس العالمية وتشير الى درجة عالية من الإنكشاف الإقتصادي .ويلاحظ من متوسط نمو المستوردات 11% وقد جاء اقل بقليل من متوسط معدل نمو الصادرات 13.67% خلال فترة الدراسة.وقد أتسمت التجارة الخارجية للأردن بعجز مزمن في الميزان التجاري والملحق رقم (2) يبين هذا. العجز، وبلغ متوسط نسبة العجز التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب (-2787756.364) وتشير هذه الأرقام الى أن مشكلة العجز في الميزان التجاري

مشكلة متزايدة ومزمنة وتستدعي بالتالي القيام بسياسات اقتصادية ملائمة لضبط الإنفاق المحلي وتحفيز الأنتاج المحلي.وقد تم حساب درجة الإنكشاف الإقتصادي من عام 1980 الى عام 2012 وقد تبين أعلى نسبة إنفتاح تجاري عام 2006 ويلاحظ من الملحق رقم(2) ارتفاع مستوى الواردات وإنخفاض مستوى الصادرات.واقل نسبة إنفتاح تجاري عام 1986.

6.3 اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك

تشير الأرقام الواردة في الملحق رقم (3) أن اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك قد أظهر إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة(1980–2012) فقد ارتفع اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك من563.9 مليون دينار عام 1980 إلى نحو 17817مليون دينار عام 2012 بمعدل نمو بالمتوسط نحو(11.63%)،وقد شهد عام (1981) أعلى نسبة نمو حيثُ وصل معدل نمو اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك نحو(27.91%)، في حين شهد عام (1997) ادنى نسبة نموحيثُ وصل معدل النمو إلى (1.51%)، ويعزى الارتفاع في اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك عام(1981) في الأردن نتيجة لإرتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة وتخفيض سعر الفائدة من قبل البنك المركزي على سلف الممنوحة للبنوك من خلال سعر إعادة الخصم، ويعزى الانخفاض في عام (1997) إلى زيادة سعر الفائدة من قبل البنك المركزي على سلف الممنوحة للبنوك من خلال سعر إعادة الخصم ويلاحظ ان اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك قد حقق فرقاً موجباً خلال فترة الدراسة ما بين 1980–2012 يصل الى (17253.1) مليون دينار وعلى الدولة القيام بالاجراءات والسياسات اللازمة للسيطرة على اجراءات التسهيلات الائتمانية.والجدول التالي يبين معدل نمو التسهيلات الائتمانية خلال الفترة 1980 الى 2012، حيث بلغ اعلى معدل نمو للتسهيلات الائتمانية خلال الفترة 1996–2003 وتساوي 2.766% وأقل نسبة نموخلال الفترة 1988–1987 وتساوي 2.712%.

الجدول رقم(2)

معدل نمو التسهيلات الائتمانية خلال الفترة 1980-2012

الفترة	معدل نمو التسهيلات الائتمانية %
1987-1980	2.717
1995-1988	2.712
2003-1996	2.766
2012-2004	2.720

المصدر: البنك المركزي الأردني (1980-2012) النشرات الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة،
نسب النمو من اعداد الباحثة.

والجدول التالي يبين معدل نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص حيث قسم على اربعة فترات خلال الفترة 1980-2012، ويتضح من الجدول رقم (3) ان نسب النمو متقاربة وأعلى نسبة نمو تساوي (1.749) مليون دينار خلال الفترة 2004-2012، وأقل نسبة نمو خلال الفترة 1996-2003 وتساوي (1.730) مليون دينار.

الجدول رقم (3)

معدل نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص خلال الفترة 1980-2012

الفترة	معدل نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص %
1987-1980	1.746
1995-1988	1.742
2003-1996	1.730
2012-2004	1.749

المصدر: البنك المركزي الأردني (1980-2012) النشرات الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة،
نسب النمو من اعداد الباحثة.

7.3 الناتج المحلي الإجمالي

الجدول التالي يبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1980 –2012.حيث ان نسب النمو متقاربة خلال الفترات الاربعة،و كان اعلى معدل نمو قد سجل خلال الفترة 2004_2012 حيث بلغت 1.748 %، أما أقل نسبة نمو لناتج المحلي الإجمالي قد سجلت خلال الفترة 1996_2003 وتساوي 1.729 % ونلاحظ من الجدول التالي ان نسب النمو متقاربة خلال الفترات الاربع.

الجدول رقم(4)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980_2012

الفترة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
1987-1980	1.738
1995-1988	1.739
2003-1996	1.729
2012-2004	1.748

المصدر: البنك المركزي الأردني (1980-2012) النشرات الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة،

نسب النمو من اعداد الباحثة.

8.3 التكوين الرأسمالي الخاص:

التكوين الرأسمالي الخاص هو مؤشر على الإستثمار الخاص. تشير الأرقام الواردة في الملحق رقم (4) أن التكوين الرأسمالي الخاص قد أظهر إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة(1980-2012) فقد ارتفع التكوين الرأسمالي الخاص من (214) مليون دينار عام 1980 إلى نحو (4) مليون دينارعام 2012 بمعدل نمو سنوي نحو(15.48%)،وقد شهد عام (1981) أعلى نسبة نمو حيثُ وصل معدل نمو التكوين الرأسمالي الخاص نحو(87%)، في حين شهد عام (1985) ادنى نسبة نموحيثُ وصل معدل النمو إلى (-50%)، يمثل الجدول رقم (5) معدل النمو المركب للتكوين الرأسمالي الخاص مقسما على اربع فترات، تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (5) أن النمو المركب للتكوين الرأسمالي الخاص قد أظهر إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة(2004-2012) فقد ارتفع النمو المركب للتكوين الرأسمالي الخاص إلى

نحو 1.761وقد شهدت هذه الفترة أعلى نسبة نمو . في خلال الفترة 1980-1987 ادنى نسبة نموحيثُ وصل معدل النمو إلى (1.712%).

الجدول رقم (5)

معدل نمو التكوين الرأسمالي الخاص خلال الفترة 1980_2012

الفترة	معدل نمو التكوين الرأسمالي الخاص %
1987-1980	1.712
1995-1988	1.759
2003-1996	1.715
2012-2004	1.761

المصدر: البنك المركزي الأردني (1980-2012) النشرات الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة،
نسب النمو من اعداد الباحثة.

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدراسة ومناقشة النتائج والتوصيات

1.4 النموذج:

استخدم الباحث في هذه الدراسة نموذج إقتصادي واحد لتوضيح علاقة الإستثمار الخاص في التسهيلات الائتمانية وفيما يلي توضيح لهذا النموذج.

أولا:النموذج الإقتصادي

هناك عدة محددات للإستثمار الخاص وأهمها الدخل المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي،والانفتاح التجاري،وحجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص و التضخم.

في هذه الدراسة سيتم استخدام منهجية متجه الانحدار الذاتي(VAR) Vector Autoregressive لبيان أثر المتغيرات المستقلة على متغير الاستثمار الخاص في الأردن، حيث إن متجه الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية. ويعمل متجه الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال فترات التباطؤ الزمنية وفترات التباطؤ الزمنية للمتغيرات الاخرى في النموذج. إن نموذج (VAR) يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (k من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسه ضمن الفترة الزمنية نفسها ($t=1,2,\dots,T$)، وإن مجموعة المتغيرات سيتم وضعها في متجه (Y) أبعاده(kx1) ،إذ أن متغيرات هذا المتجه هي مجموعة المتغيرات(y_{it}). يمكن تمثيل متجه الانحدار الذاتي من الرتبة(p) ،ويسمى متجه الانحدار الذاتي بفترات تباطؤ زمني مقداره (P) بالصيغة الآتية:-

$$Yt=c+A_1Y_{t-1}+A_2Y_{t-2}+\dots+A_pY_{t-p}+e_t \quad \dots(1)$$

حيث:

c : متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي ابعاده(kx1).

Ai: مصفوفة ذات أبعاد لكل (kxk) . $i=1,2,\dots,p$.

et: متجه أبعاده (kx1) لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصفر (Eet=0)، وان (Ω = Eee') متغايرة تغاير متصل (contemporaneously covariance matrix) أبعادها (nxn)، وأن (Eee'_{t-k} =0) لكل (k) لا تعتمد على الزمن.

وللتبسيط فانه يمكن كتابة المعادلة () عندما (p=2) أي ((VAR(2)) بالصيغة الآتية:-

$$\begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} c_1 \\ c_2 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} A_{1,1} & A_{1,2} \\ A_{2,1} & A_{2,2} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1,t-1} \\ y_{2,t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} e_{1,t} \\ e_{2,t} \end{bmatrix}, \ldots\ldots\ (2)$$

ويمكن إعادة صياغتها بالشكل التالي:

$$\begin{aligned} y_{1,t} &= c_1 + A_{1,1}y_{1,t-1} + A_{1,2}y_{2,t-1} + e_{1,t} \\ y_{2,t} &= c_2 + A_{2,1}y_{1,t-1} + A_{2,2}y_{2,t-1} + e_{2,t}. \end{aligned} \qquad \ldots\ldots\ (3)$$

يلاحظ من المعادلتين (3) أنهما عبارة عن معادلتي انحدار للمتغيرين (y_{1t},y_{2t}) على متغيرات خارجية متباطئة زمنياً. وعليه يمكن القول أن ((VAR(p)) ما هو إلا منظومة من المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً (seemingly unrelated (SUR) regression).

2.4 وصف متغيرات الدراسة:

لتقدير العلاقة بين التسهيلات الأئتمانية للبنوك التجارية و الإستثمار الخاص في الأردن فقد تم إختيار بعض المتغيرات الإقتصادية استنادا على الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية التي تصف العوامل الإقتصادية المشتقة من التسهيلات الأئتمانية والإستثمار الخاص وكما يلي:

1. إجمالي التسهيلات الأئتمانية (Total credit facilities) الممنوحة للقطاع الخاص: يعتبر توفر رأس المال بكلفة أحد أهم المعوقات أمام المستثمر. ولذلك فإن زيادة إجمالي التسهيلات الأئتمانية يعمل على رفع حجم الإستثمار الخاص

في الأردن ،وبالتالي يشجع على الإستثمار الخاص.لذلك فإن الدراسة تفترض وجود علاقة إيجابية بين إجمالي التسهيلات الأئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص.

2.معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: يمثل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا مهما لدى المستثمر في القطاع الخاص لإتخاذ القرار الإستثماري ، إذ يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي ونموه من أهم المؤشرات التي تدل على الإستقرار والإزدهار الإقتصادي للدولة وبالتالي زيادة الدخل في البلد،ولذلك يتوقع علاقة إيجابية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير إجمالي التسهيلات الأئتمانية المقدمة للبنوك التجارية.

3.الانفتاح التجاري :يسجل الحساب الجاري حركات المستوردات والصادرات الى داخل البلد وخارجه وبالتالي فهو يهتم بشكل رئيسي بالميزان التجاري الذي يعرف بأنه الفرق بين الصادرات السلعية والمستوردات السلعية،وعندما يكون الميزان التجاري في حالة فائض اي ان الصادرات اكبر من المستوردات فإن الاثر الكلي للميزان التجاري على الدخل القومي يكون موجبا والعكس عندما تكون المستوردات اكبر من الصادرات يكون الميزان التجاري في حالة عجز ويكون سعر صرف اثر سلبي على حجم الصادرات (الحلاق والعجلوني،2010) .وقد تم حساب الإنفتاح التجاري من خلال المعادلة التالية:

الإنفتاح التجاري=(الصادرات+الواردات)\الناتج المحلي الإجمالي............(4)

والعلاقة بين الإنفتاح التجاري والتسهيلات الائتمانية علاقة ايجابية ومن ثم علاقته ايجابية مع الناتج المحلي الإجمالي.

4. الإستثمار الخاص المتمثل في التكوين الرأسمالي الخاص : تم حساب الإستثمار الخاص المتمثل في التكوين الرأسمالي الخاص بحساب التكوين الرأسمالي للقطاع الخاص نسبة الى إجمالي التكوين الرأسمالي والملحق رقم(5) يبين التكوين الرأسمالي الخاص ومعدل النمو السنوي.وحسب النظرية الإقتصادية فإن علاقة التسهيلات الائتمانية مع الإستثمار الخاص علاقة إيجابية.

5.معدل التضخم: إن تزايد معدل التضخم بشكل عام يعد معيقا أمام القرار الإستثماري سواء على المستوى المحلي والأجنبي كما إن زيادة التضخم وإرتفاع الأسعار قد يحد من الإستثمار الخاص سواء اجنبي او محلي لذلك تفترض الدراسة وجود علاقة سلبية مابين متغيري التضخم والاستثمار الخاص وصافي التدفقات من الاستثمار الخاص ، والعلاقة سلبية بين التسهيلات الائتمانية والتضخم.أما جدول رقم(6) فيوضح لنا المتغيرات الداخلية والخارجية للدراسة.

جدول (6)

متغيرات النموذج

المتغيرات الداخلية	
الإستثمار الخاص	Pi
المتغيرات الخارجية	
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
حجم التسهيلات الأئتمانية المقدمة للقطاع الخاص	Credit
الانفتاح التجاري	Trade open
معدل التضخم	Inf

3.4 التحليل القياسي

يوضح الجدول التالي الإختبارات المستخدمة في هذه الدراسة

الجدول رقم (7)

الإختبارات المستخدمة

قائمة الاختبارات الاحصائية المستخدمة			
1	جذر الوحدة	5	اختبار السببية
2	اختبار ديكي- فولر الموسع	6	اختبار مكونات التباين
3	اختبار عدد فترات التباطؤ	7	اختبار مكونات التباين بعد إعادة ترتيب المتغيرات
4	اختبار استثناء فترات التباطؤ	8	اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل

1.3.4 اختبار جذر الوحدة

الخطوة الأولى في تحليل البيانات،اختبار عما اذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا ،تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف،حيث يعني هذا المصطلح أن الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (t,f) وقيمة R^2، لكنها لا تعطي المعنى الحقيقي للنتائج ، ولاتقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى . أي ان اللجوء الى طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية OLS يعطي تفسيرا زائفا في حالة عدم إستقرار البيانات. ولاختبار استقرار البيانات تقوم الدراسة بتطبيق اختبار ديكي_فولر الموسع ADF.

تظهر نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع أن المتغيرات قد سكنت إما عند مستواها أو عند المستوى الأول، حيث استقر متغير الاستثمار الخاص متمثلاً بالتكوين الرأسمالي للقطاع الخاص كنسبة من اجمالي التكوين الرأسمالي عند مستواه حيث كانت قيمة t المحسوبة لاختبار ديكي – فولر الموسع عند المستوى −3.66 وهي أكبر من القيم الحرجة على مستويات المعنوية (1%،5%،10) حيث بلغت قيمة الاحتمالية أقل من 1%. كذلك الأمر بالنسبة لمتغير النمو الاقتصادي متمثلاً بمتغير النمو في الناتج المحلي الاجمالي والذي استقر على المستوى بقيمة احتمالية على مستوى 5%. كما أن متغير التضخم استقر هو الآخر على المستوى حيث بلغت قيمة t المحسوبة −4.77 بقيمة احتمالية تقل عن 1%.وفيما يتعلق بمتغير الانفتاح التجاري فقد استقر على الفرق الأول بقيمة احتمالية بلغت 5% ، وأخيراً استقر متغير التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي التسهيلات الائتمانية على الفرق الأول حيث كانت قيمة t المحسوبة −4.41 بقيمة احتمالية تقل عن 5%.

الجدول رقم (8)

نتائج اختبار ديكي ـ فولر الموسع

Variable	Level		1^{st} Diff.		2^{nd} Diff.		decision
	ADF	Prop.	ADF	Prop.	ADF	Prop.	
PI	−3.66	0.011	–	–	–	–	Stationary at Level
GDP	−3.02	0.045	–	–	–	–	Stationary at Level
TO	−2.16	0.2250	−3.29	0.025	–	–	Stationary at 1^{st} Diff.
INF	−4.77	0.000	–	–	–	–	Stationary at Level
CF	−2.26	0.189	−4.41	0.001	–	–	Stationary at 1^{st} Diff.

2.3.4 تحديد عدد فترات التباطؤ (Selection the Lag Length)

تظهر نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ كما في الجدول رقم (9)، أن اختباري (AIC) و(SC) أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ هو أربع فترات، فيما أشارت الاختبارات الأخرى إلى عدد فترات مثلى أخرى للتباطؤ. وبما أن اختباري (AIC) و(SC) هما الأكثر أهمية فيمكن الاعتبار أن العدد الأمثل لفترات التباطؤ هو 4 فترات.

الجدول رقم (9)

نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-20.57575	NA	4.02e-06	1.763845	1.999586	1.837676
1	52.65990	116.1669	1.49e-07	-1.562752	-0.148308	-1.119766
2	71.61349	23.52859	2.67e-07	-1.145758	1.447389	-0.333617
3	114.2765	38.24957*	1.29e-07	-2.363895	1.407956	-1.182598
4	181.8576	37.28613	2.35e-08*	-5.300524*	-0.349970*	-3.750072*

حيث

(1):(*) تعني عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار.

(2) : LR تعني معيار نسبة الإمكانية.

(3) : FPE تعني معيار خط التنبؤ النهائي.

(4) : AIC تعني معيار أكايك.

(5) : SC تعني معيار شوارتز.

(6) : HQ تعني معيار هانان –كوين.

3.3.4 اختبار استثناء فترات التباطؤ (VAR Lag Exclusion Wald Tests)

أظهر اختبار عدد فترات التباطؤ أن العدد الأمثل هو 4 فترات ولكن للحفاظ على سلاسل بيانات أطول يمكن إجراء اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ كما في الجدول رقم (10) والذي يظهر أنه يمكن قبول استخدام فترة تباطؤ زمني واحدة أو فترتي تباطؤ للنموذج ككل من خلال قيمة χ^2 كفترات تباطؤ مثلى على مستوى معنوية يقل عن 1%.

الجدول رقم (10)

اختبار استثناء فترات التباطؤ

Lag	PI	CF	GDP	INF	TO	χ^2
Lag 1	32.21020	25.43231	8.555132	7.042833	20.22543	118.4702
	[5.40e-06]	[0.000115]	[0.028179]	[0.017474]	[0.001134]	[4.12e-14]

4.3.4 اختبار السببية (Causality Test)

يعد تحليل السببية بين المتغيرات وقياسها منهجا مفضلا أحيانا في التعرف على العلاقات الإقتصادية مقارنة بمنهج الإرتباط والإنحدار الإحصائي. يعد أسلوب السببية منهجا تجريبيا يساعد على إختبار العلاقة بين المتغيرات ومن ثم تحديد إتجاه العلاقة السببية بينها وبالتالي تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل.

يظهر الجدول رقم (11) العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة واتجاهاتها سواء أحادية أو ثنائية الاتجاه، حيث تظهر الفرضيات الصفرية التي تقول بعدم وجود علاقات سببية بين المتغيرات والتي سوف يتم رفضها إذا كان مستوى المعنوية مقبول إحصائياً بمعنى قبول وجود علاقة سببية ما بين المتغيرات، كما سيتم قبولها إذا كانت النتائج غير مقبولة إحصائياً بمعني يتم قبول عدم وجود علاقة سببية ما بين المتغيرات.

الجدول رقم (11)

اختبار السببية 10%

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.	decision
CF does not Granger Cause PI	32	3.56358	0.0691	Accept causal relationship
PI does not Granger Cause CF		1.26403	0.2701	Do not accept
GDP does not Granger Cause PI	32	10.3549	0.0032	Accept causal relationship
PI does not Granger Cause GDP		0.41460	0.5247	Do not accept
INF does not Granger Cause PI	32	2.86030	0.1015	Do not accept
PI does not Granger Cause INF		0.05649	0.8138	Do not accept
TO does not Granger Cause PI	32	1.91398	0.1771	Do not accept
PI does not Granger Cause TO		3.32705	0.0785	Accept causal relationship

يظهر اختبار السببية وجود عدة علاقات سببية ما بين متغيرات النموذج المستقلة ومتغير الاستثمار الخاص كنسبة من الاستثمار الكلي، حيث كانت هناك علاقة سببية تتجه من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من اجمالي التسهيلات

الائتمانية باتجاه الاستثمار الخاص، ولكن هذه العلاقة ليست موجودة بالاتجاه المعاكس، حيث لا توجد علاقة سببية تتجه من الاستثمار الخاص نحوالتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص.

كما أظهر اختبار العلاقة السببية وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تجمع ما بين النمو في الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار الخاص وتتجه من الناتج المحلي باتجاه الاستثمار الخاص، واظهرت النتائج عدم معنوية العلاقة السببية في الاتجاه الآخر.

وفيما يتعلق بنتائج العلاقة السببية ما بين الانفتاح التجاري والاستثمار الخاص فقد كانت السببية تتجه من الاستثمار الخاص باتجاه الانفتاح التجاري، بمعنى أن الاستثمار الخاص يسبب الانفتاح التجاري.

وأخيراً لم تظهر نتائج تحليل اختبار السببية وجود أي علاقة سببية ما بين معدلات التضخم والاستثمار الخاص في الأردن في أي من الاتجاهين.

5.3.4 اختبار مكونات التباين (Variance Decomposition)

يقوم تحليل إختبار مكونات التباين بتحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير بسبب خطأ التنبؤ في المتغير نفسه،كذلك يحدد إختبار مكونات التباين مقدار التباين العائد الى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى من أجل التعرف على القدرة التفسيرية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في تفسير أخطاء التباين، وللتأكد من مصداقية نتائج الإختبار يتم عادة اللجوء الى توزيع تشولاسكي والذي يتأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات والطريقة التي يدخل بها كل متغير في النموذج، وحتى يتم التأكد بأن النتائج التي تم الحصول عليها غير منحازة،يتم إعادة الإختبار بعد عكس ترتيب المتغيرات

يظهر الجدول رقم (12) نتائج اختبار مكونات التباين أن المتغير التابع يفسر 100% من أخطاء تباينه في السنة الأولى، في السنة الثانية تنخفض القدرة التفسيرية للمتغير التابع لتصبح 98.7%، فيما كانت القدرة التفسيرية لمتغيرات النموذج المستقلة أقل من 1% لكل متغير على حدا، في السنة الثالثة بدأت القدرة التفسيرية لمتغيري التسهيلات الائتمانية والانفتاح التجاري بالتزايد حيث فسر متغير التسهيلات الائتمانية

2.4% من أخطاء تباين المتغير التابع وقد فسر متغير الانفتاح التجاري 1.6% تقريباً من تباين المتغير التابع، وبشكل عام استمر معدل تزايد القدرة التفسيرية لمتغير التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص بمعدلات متزايدة حتى وصل إلى 25% تقريباً لأخطاء تباين المتغير التابع بنهاية الفترة العاشرة، وذات الأمر ينطبق على متغير الانفتاح التجاري حيث تزايد بمعدلات اكبر من بقية المتغيرات حتى وصل إلى قدرة تفسيرية بلغت 26.7% من أخطاء تباين المتغير التابع.

وفيما يتعلق بمتغيري النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم فقد بقيت قدرتهما التفسيرية لأخطاء التباين متدنية مقارنة مع متغيري الانفتاح التجاري و التسهيلات الائتمانية، حيث وصلت قدرتهما التفسيرية بنهاية الفترة العاشرة إلى 1.2% تقريباً لمتغير النمو في الناتج المحلي الاجمالي و5% لمتغير معدل التضخم في الأردن.

الجدول رقم (12)

اختبار مكونات التباين

Variance Decomposition of PI:						
Period	S.E.	PI	CF	GDP	INF	TO
1	288.1166	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	373.0292	98.65733	0.700533	0.014096	0.243261	0.384783
3	428.4085	95.33240	2.379575	0.063024	0.674421	1.550585
4	474.4182	89.93772	4.956522	0.164607	1.266428	3.674723
5	519.1354	82.79141	8.208069	0.310483	1.980017	6.710023
6	566.5615	74.48660	11.82878	0.484459	2.756307	10.44386
7	618.7953	65.70754	15.51099	0.669457	3.534912	14.57710
8	676.8989	57.06250	19.00869	0.851101	4.267719	18.80999
9	741.3397	48.98847	22.16509	1.019518	4.924578	22.90234
10	812.2481	41.73449	24.90777	1.169384	5.492265	26.69610

وللتأكد من مصداقية النتائج تم إعادة ترتيب متغيرات النموذج وتم الحصول على النتائج التالية لاختبار مكونات التباين كما في الجدول رقم (13) حيث أظهرت النتائج عدم وجود تغييرات كبيرة في النتائج، فعند تبديل ترتيب المتغيرات اتضح أن متغير الناتج المحلي الاجمالي ما زال صاحب القدرة التفسيرية الأكبر لأخطاء التباين في التنبؤ، كما بقي ترتيب القدرة التنبؤية للمتغيرات على حاله دون تغيير.

الجدول رقم (13)

اختبار مكونات التباين بعد إعادة ترتيب المتغيرات

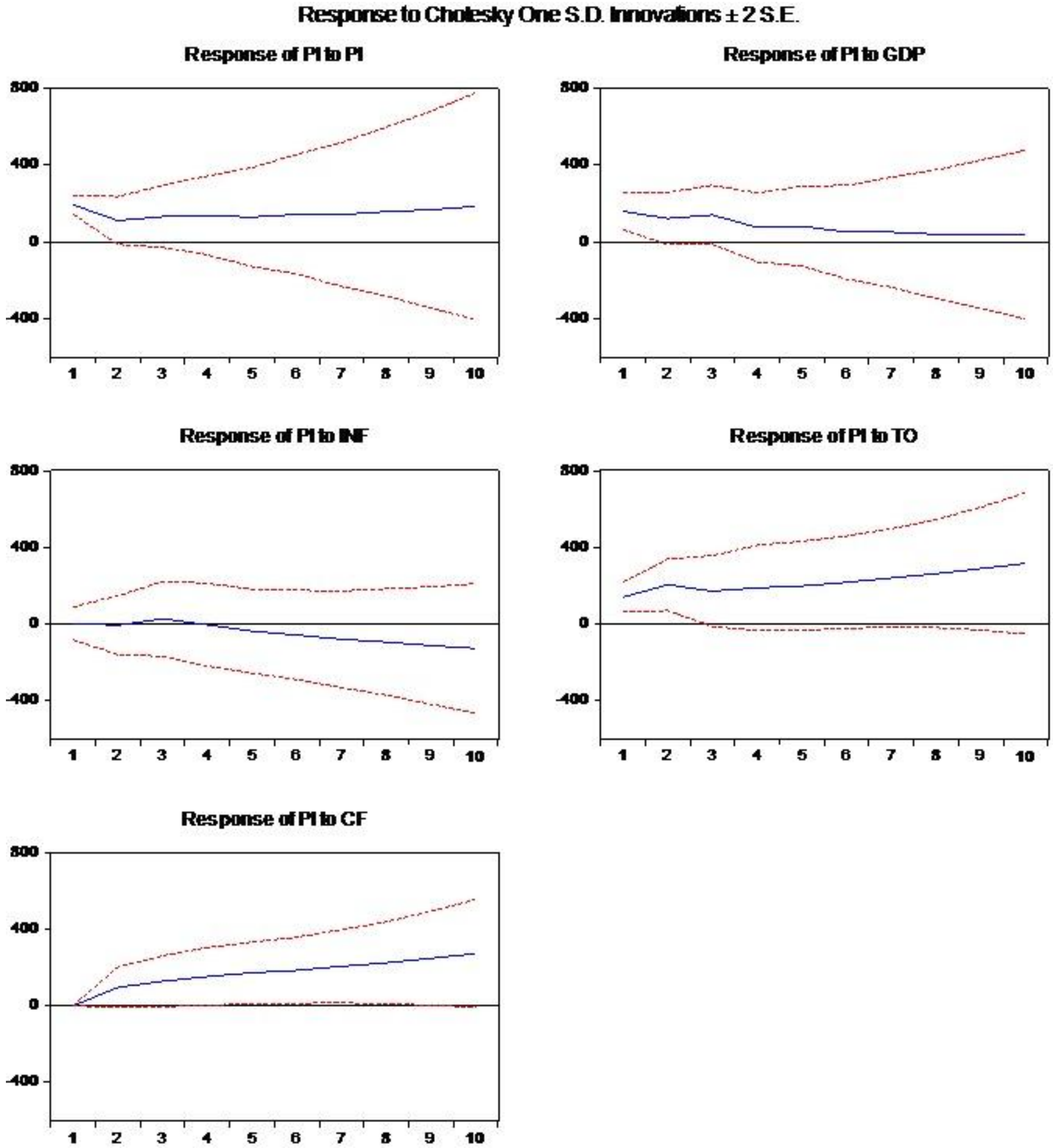
Variance Decomposition of PI:						
Period	S.E.	PI	CF	GDP	INF	TO
1	288.1166	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	373.0292	98.65733	0.587918	0.020605	0.243918	0.490233
3	428.4085	95.33240	1.966375	0.088019	0.676432	1.936779
4	474.4182	89.93772	4.043410	0.222261	1.270404	4.526205
5	519.1354	82.79141	6.627796	0.411906	1.986415	8.182474
6	566.5615	74.48660	9.472022	0.636209	2.765370	12.63980
7	618.7953	65.70754	12.33429	0.873474	3.546666	17.53803
8	676.8989	57.06250	15.02652	1.105551	4.282018	22.52341
9	741.3397	48.98847	17.43305	1.320074	4.941164	27.31724
10	812.2481	41.73449	19.50450	1.510466	5.510834	31.73971

6.3.4 اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function Test)

يظهر الشكل رقم (1) سلوك المتغير التابع في حال حدوث صدمة تؤثر على المتغيرات المستقلة، حيث أظهرت نتائج الاختبار أنه في حال حدوث صدمة لمتغير التسهيلات الائتمانية فإن هناك أثر ذو دلالة إحصائية ايجابية على سلوك الاستثمار الخاص في الأردن، كما أن حدوث صدمة في متغير الانفتاح التجاري سوف يستمر أثرها بشكل معنوي لمدة ثلاث فترات تقريباً على متغير الاستثمار الخاص وسوف يكون هذا الأثر إيجابياً في سلوك الاستثمار الخاص في الأردن.

أظهر اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل أن حدوث صدمة في الناتج المحلي الاجمالي سوف يؤثر على سلوك الاستثمار الخاص في الأردن لفترة قد تستمر لمدة ثلاث فترات تقريباً ومن ثم يبدأ أثر هذه الصدمة بالتلاشي التدريجي.

يعني إختبار دالة الإستجابة لردة الفعل بتتبع المسار الزمني للتغيرات المفاجئة والصدمات التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج ومدى تأثيرها عليها،من خلال توضيح تأثير صدمة بمقدار إنحراف معياري واحد لأحد المتغيرات على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج ، كما تعكس ايضا كيفية استجابة المتغيرات المختلفة في النموذج لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات نموذج الدراسة مع مرور الزمن.



الشكل رقم (1)

دالة الاستجابة لردة الفعل

7.3.4 اختبار متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto-Regressive Test)

يظهر الجدول رقم (14) نتائج اختبار متجه الانحدار الذاتي والذي يظهر العلاقات ما بين المتغيرات على المدى القصير

الجدول رقم (14)

اختبار متجه الانحدار الذاتي

	PI	CF	GDP	INF	TO
PI(-1)	0.652232	0.127437	2.96E-06	4.93E-05	-0.134471
	(0.23814)	(0.30051)	(4.8E-05)	(3.8E-05)	(0.07395)
	[2.73883]	[0.42407]	[0.06188]	[1.28257]	[-1.81840]
CF(-1)	0.113809	1.043557	-4.39E-06	-1.30E-05	0.033693
	(0.05683)	(0.07171)	(1.1E-05)	(9.2E-06)	(0.01765)
	[2.00264]	[14.5520]	[-0.38479]	[-1.42042]	[1.90927]
GDP(-1)	167.8022	-577.2568	-0.024672	-0.317815	137.0315
	(1108.76)	(1399.13)	(0.22261)	(0.17904)	(344.302)
	[0.15134]	[-0.41258]	[-0.11083]	[-1.77508]	[0.39800]
INF(-1)	-507.0051	-2772.556	0.010271	0.173291	-311.0049
	(1360.05)	(1716.23)	(0.27307)	(0.21962)	(422.334)
	[-0.37279]	[-1.61549]	[0.03761]	[0.78905]	[-0.73640]
TO(-1)	0.336510	1.926639	0.000297	0.000144	0.842380
	(0.49098)	(0.61957)	(9.9E-05)	(7.9E-05)	(0.15247)
	[0.68538]	[3.10964]	[3.01384]	[1.81726]	[5.52507]
C	-280.0114	-1123.596	-0.115947	-0.028652	116.9511
	(333.329)	(420.625)	(0.06692)	(0.05383)	(103.508)
	[-0.84004]	[-2.67125]	[-1.73250]	[-0.53231]	[1.12987]
R-squared	0.956377	0.995341	0.325614	0.216062	0.701201
Adj. R-squared	0.947988	0.994445	0.195924	0.065305	0.643739
Sum sq. resids	2158290.	3436794.	0.087004	0.056279	208120.1
S.E. equation	288.1166	363.5717	0.057847	0.046525	89.46854
F-statistic	114.0041	1110.860	2.510715	1.433179	12.20298
Log likelihood	-223.3115	-230.7551	49.11464	56.08472	-185.8882
Akaike AIC	14.33197	14.79719	-2.694665	-3.130295	11.99301
Schwarz SC	14.60679	15.07202	-2.419839	-2.855470	12.26784
Mean dependent	1251.385	5410.138	0.097875	0.052963	792.5065
S.D. dependent	1263.333	4877.957	0.064511	0.048123	149.8947
Determinant resid covariance (dof adj.)		95783463			
Determinant resid covariance		33916215			
Log likelihood		-504.4606			
Akaike information criterion		33.40379			
Schwarz criterion		34.77792			

4.4 نتائج النموذج القياسي والوصفي

1. اكدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية بين التسهيلات الائتمانية والإستثمار الخاص في الأردن حيث انه كلما زادت التسهيلات الأئتمانية ازداد الإستثمار الخاص في الأردن.
2. أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقات سببية ذات اتجاه واحد بين كل من متغير التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص والاستثمار الخاص في الأردن حيث كان اتجاه العلاقة السببية يسير من الائتمان الخاص إلى الاستثمار الخاص.

3. وفيما يتعلق بالعلاقة السببية ما بين متغيري الانفتاح التجاري والاستثمار الخاص بينت النتائج أن العلاقة كان اتجاهها عكسياً حيث كانت تتجه من المتغير التابع باتجاه المتغير المستقل، كما أظهرت نتائج اختبار السببية أن لا وجود لأي علاقة سببية ما بين متغيري معدل التضخم والاستثمار الخاص في الأردن.

4.بينت نتائج تحليل مكونات التباين أن متغير الاستثمار الخاص أي المتغير التابع هو المتغير صاحب أكبر قدرة تفسيرية بلغت 41.7% لأخطاء تباينه من بين متغيرات الدراسة يليه متغير الانفتاح التجاري الذي يفسر حوالي 26.7% من أخطاء تباين المتغير التابع، في حين يفسر متغير التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص حوالي25% من أخطاء التباين، فيما بلغت القدرة التفسيرية لبقية المتغيرات مجتمعة حوالي 6.6% تقريباً.

5. للتأكد من مصداقية الاختبار تم اعادة ترتيب المتغيرات حيث أظهرت تقارباً كبيراً في النتائج وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج التحليل.

6. أظهرت النتائج أنه في حال حدوث صدمة في متغير التسهيلات الائتمانية فإن الاستثمار الخاص في الأردن سوف يتأثر لعدة فترات قادمة. كما أن حدوث صدمة في متغير الانفتاح التجاري سيؤثر على سلوك الاستثمار الخاص في الأردن لثلاث فترات قادمة تقريباً. كذلك الأمر عند حدوث صدمة تؤثر على سلوك متغير النمو الاقتصادي فإنها سوف تمتد لأقل من ثلاث فترات بقليل. كما أظهرت نتائج اختبار الاستجابة لرد الفعل أن الاستثمار الخاص في الأردن لا يتأثر بسلوك معدلات التضخم. بناء على نتائج اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل والاختبارات الأخرى يمكن قبول الفرضيات القائلة بأن هناك علاقة ذات دلالة احصائية معنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستثناء متغير التضخم الذي كان ضعيف التأثير.

7. أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن معدل نمو التضخم في الفترة الثانية 1988- 1995 هي اعلى معدل نمو للتضخم حيث بلغ معدل نمو التضخم 2.692%،واقل معدل نمو للتضخم هي الفترة الأولى 1980-1987حيث بلغ معدل النمو 2.65%.

8. بلغ اعلى معدل نمو للتسهيلات الائتمانية خلال الفترة 1996–2003 وتساوي 2.766% وأقل نسبة نموخلال الفترة 1981–1987 وتساوي 2.712%.

9. كان اعلى معدل نمو لناتج المحلي الإجمالي قد سجل خلال الفترة 2004_2012 حيث بلغت 1.748 %، أما أقل نسبة نمو لناتج المحلي الإجمالي قد سجلت خلال الفترة 1996_2003 وتساوي 1.729 %

10. أن النمو المركب للتكوين الرأسمالي الخاص قد أظهر إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة(2004–2012) فقد ارتفع النمو المركب للتكوين الرأسمالي الخاص إلى نحو 1.761وقد شهدت هذه الفترة أعلى نسبة نمو . في خلال الفترة 1980–1987 ادنى نسبة نموحيثُ وصل معدل النمو إلى (1.712%).

11. أعلى نسبة إنفتاح تجاري عام 2006 وتساوي (1041.369) .واقل نسبة إنفتاح تجاري عام 1986وتساوي (480.1669).

5.4 التوصيات

1.تقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات الجاذبة للإستثمارات على أسس علمية مدروسة والعمل على تنفيذها.

2.إختبار مجالات القروض من خلال عمل جدوى إقتصادية لهذه المجالات، لتحقق من أن العائد المتوقع من الإستثمار ايجابي.

3.على الحكومة الأردنية أن تقوم بالعمل على جذب الإستثمارات من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية.

قائمة المراجع

أ.المراجع العربية

الأمم المتحدة- **تقرير البنك الدولي عن التنمية** (2005).

البدري، صباح صالح محمد. (1998) ، **الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في الأردن**، مجلة آفاق الاقتصادية العدد 74 ، الأردن.

التميمي،حسين،وعبدالله السنفي.(1995)،**أساسيات إدارة المصارف**،دار الحكمة اليمانية،ط1.

جهاد ،حفيان. (2012) **ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية.**

حسن،عبد المنعم. (2006) **دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الرقابة على التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي.**

الحسني، محمد. (1995)، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي.**

الحضيري،حامد. (2000)، **تقييم الإستثمارات** ،دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع،القاهرة.

الحلاق، سعيد سامي،و محمد محمود العجلوني.(2010) **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، عمان، الاردن.

الحمود،غدير. (2004) **العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية .**

خليل،جاسر. (2004) ، **اثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين**،رسالة ماجستير منشورة.

الدسوقي،حامد أبوزيت.(1991)،**إدارة عمليات البنوك التجارية** "**مدخل بيئي تحليلي**"، دار النهضة العربية ،القاهرة،مصر.

الدغيم واخرون.(2006)، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري.**

الراوي،خالد.(1999)**الإستثمار مفاهيم_تحليل_ إستراتيجية** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

رمضان، زياد.(2009)، **مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي**، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، الاردن.

زكريا، صيام،وليد. (2007)، **مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وقدرتهم على إدارتها في البنوك التجارية الأردنية.**

سويلم،محمد.(1992)،**إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية**،الإسكندرية.

الشواربي ،عبد الحميد،ومحمد الشواربي.(2002)،**إدارة المخاطر الأئتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**،القاهرة،منشأة المعارف.

الصيرفي، محمد عبد الفتاح.(2006)، إدارة البنوك.

الطاهر ،عبدالله ،وآخرون.(2002)، **الإستثمار في الأردن فرص وآفاق**، ،الطبعة الأولى عمان،الأردن.

الطاهر، عبدالله، وموفق الخليل.(2004)،**النقود والبنوك في المؤسسات المالية** عمان،الأردن.

العامري،عادل.(2003)، **أثر الأئتمان المصرفي على النمو الإقتصادي**، رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك.

عبدالله،خالد أمين.(2000)،**الأساليب الحديثة في تحليل وإدارة الائتمان المصرفي**،مجلة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،عمان،الأردن.

عريقات،حربي.(2006)،**مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**،**جامعة الإسراء**،الأردن.

عطية،عبد القادر محمد عبد القادر.(2001)،**الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر.

عيسى،امجد. (2004)، **السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين.**

الغصين،عبدالله. (2004) ،**استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات.**

الكحلوت،خالد. (2005) ، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة تطبيقه على المصارف العاملة في قطاع غزة.**

لطفي، علي.(2007)، **إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية**، المؤتمر السنوي الثاني عشر – جامعة عين شمس – دار الضيافة – ديسمبر.

لطفي، علي.(2007)، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة- ديسمبر.

لظاهر، مفيد (2007) **العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية.** مجلة جامعة النجاح لأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد ،(٢) ٢١

معلا ناجي ،ظاهر.(1999)،**العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الأئتمانية المباشرة في المصارف الأردنية**،مجلة الدراسات والعلوم الإدارية،مجلد 26،عدد 2.

ملاوي ، احمد (2003) **تاثير الائتمان المصرفي على الانشاط الاقتصادي استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجة** : دراسة حاله في الاردن (1970-2003) جامعة مؤتة

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.(2002)، مناخ الاستثمار في الدول العربية،العدد177.

النجار، فريد (1998)، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .

النمري،أحمد نبيل.(1984)،**دراسات في الثقافة المصرفية**،ط1،البنك المركزي الأردني،عمان ،الأردن.

النمري،أحمد.(1981)،**مبادئ في العلوم المصرفية**،دراسة تطبيقية،ط1.

هندي، منير.(2001) **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، دار الإشعاع، الإسكندرية، مصر.

الهواري،سيد.(1996)،**الإستثمار والتمويل بالمشاركة في البنوك**،القاهرة.

ب_المراجع الأجنبية

،Araby, Marwan.(2012) **ASSESSMENT OF INVESTMENT PORTFOLIOS OF JORDANIAN BANKS** .

Andres Loza,Pablo Acosta, **Short AND Long Run Determinants OF Private Investment in Argentina**,2005. Bound Approach.

Dehn, Jan.(2000), **Private Investment in Developing countries**:The Effects of Commodity shocks and Uncerttainty.

Dipendra, S. and Joseph, M: **Financial Development and Economic Growth: The Case of Eight Asian Countries**, 2000.

Froyen ,Richard, **Macroeconomics Theory and policies,5 Edition, Prentice Hall** ,USA,1996.

Growth Nexus in Nigeria An Autoregressive Distributed Lag

Levine, Ross and Zervos, Sara: **Stock Markets, Banks and Economic Growth. In***:* American Economic Review, 88(3)/ 1997, pp.537-558.

Lucas, Robert E: **On the Mechanics of Economic Development.** *In:* journal of Monetary Economics, 22(1)/ 1988, pp.3-42.

Mohammed Haruna.(2013), Private Sector Creditand Economic

Ribeiro, Marcio Bruno.(2001), **An econometric analysisof private-sector investmentinBrazil**.

Robinson, Joan: **The Generalization of the General Theory**. **In: The Rate of Interest, and other essays**. London: Macmillan. 1952. pp.67-142.

Van Roy, Patrick.(2005), **Credit Ratings and The Standardized Approach to Credit Risk In Basel 2**

الملاحق

الملحق(أ)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم خلال الفترة 1980–2012

السنة	المخفض الضمني	التضخم %	نمو الناتج المحلي (%)	معدل نمو التضخم (%)
1980	0.413328	6.62	18.55	6.52
1981	0.438708	6.14	24.37	-7.36
1982	0.466838	6.41	13.88	4.42
1983	0.516986	10.74	8.28	67.5
1984	0.529869	2.49	6.89	-0.76802
1985	0.561956	6.055	3.18	1.43017
1986	0.605622	7.77	13.70	0.283134
1987	0.604068	-2.56	2.06	-1.03303
1988	0.611722	1.26	2.74	-5.93689
1989	0.707382	15.63	3.23	11.34274
1990	0.807446	14.14	13.83	-0.09542
1991	0.851395	5.44	7.13	-0.61523
1992	0.910342	6.92	22.09	0.272048
1993	0.935945	2.81	7.57	-0.59379
1994	1.000252404	6.87	12.20	1.443052
1995	1.018821445	1.85	8.15	-0.73013
1996	1.039773088	2.05	4.18	0.110204
1997	1.052679029	1.24	4.58	-0.39897
1998	1.116000557	6.01	9.19	3.852898
1999	1.111581377	−0.39	3	-1.06303
2000	1.107018289	−0.41	3.81	0.098167
2001	1.115616563	0.77	6.08	-2.87287
2002	1.125934274	0.92	6.76	0.186007
2003	1.150130465	2.14	6.39	1.328135
2004	1.185676393	3.09	11.92	0.438642
2005	1.209469348	2.006	10.31	-0.35101
2006	1.33830304	10.65	19.60	4.307697
2007	1.405884577	5.04	13.63	-0.52576
2008	1.685200647	19.86	28.53	2.933423
2009	1.73283067	2.82	8.45	-0.85778

2010	1.878934158	8.43	10.93	1.983909
2011	1.998932619	6.38	9.13	-0.2425
2012	2.088910445	4.50	7.27	-0.29517

المصدر: البنك المركزي الأردني (1980–2012) النشرات الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة

نسب النمو من اعداد الباحثة.

نسب التضخم والمخفض الضمني من اعداد الباحثة.

الملحق رقم (ب)

الصادرات والواردات والميزان التجاري وقيم الإنفتاح التجاري ومعدل نمو الصادرات والواردات خلال الفترة 1980−2012

السنة	الصادرات	نمـو الصـادرات (%)	الواردات	نمـو الـواردات (%)	الميزان التجاري	الإنفتاح التجاري (%)
1980	120107.	10	715977.	10	-595870.000	717.7919
1981	169026.	40.72	1047505.	46.30	-878479.000	839.7398
1982	185581.	9.79	1142493.	9.06	-956912.000	804.9421
1983	160085.	−13.73	1103310.	−3.43	-943225.000	707.1505
1984	261055.	63.07	1071340.	−2.89	-810285.000	697.6986
1985	255346.	−2.18	1074445.	0.28	-819099.000	674.8495
1986	225615.	−11.64	850199.	−20.87	-624584.000	480.1669
1987	248773.	10.26	916330.	7.77	-667557.000	509.5128
1988	324789.	30.55	1022469.	11.58	-697680.000	573.4233
1989	534106.	64.44	1230010.	20.29	-695904.000	727.3505
1990	612253.	14.63	1725828.	40.31	-1113575.000	846.8546
1991	598627.	−2.22	1710463.	−0.89	-1111836.000	780.6254
1992	633755.	5.86	2214002.	29.43	-1580247.000	788.5029
1993	691281.	9.07	2453625.	10.82	-1762344	809.4579
1994	793919.	14.84	2362583.	−3.7	-1568664	724.1012
1995	1004534.	26.52	2590250.	9.6	-1585716	762.4629
1996	1039801.	3.51	3043556.	17.5	-2003755	831.2685
1997	1067164.	2.63	2908085.	−4.5	-1840921	773.7862
1998	1046382.	−1.94	2714374.	−6.7	-1667992	670.3784
1999	1051353.	0.47	2635207.	−2.9	-1583854	638.0118
2000	1080817.	2.80	3259404.	23.7	-2178587	723.5511
2001	1352370.	25.12	3453729.	6	-2101359	755.2366
2002	1556748.	15.11	3599160.	4.2	-2042412	758.8914
2003	1675075.	7.60	4072008.	13.1	-2396933	795.0369
2004	2306626.	37.70	5799241.	42.4	-3492615	1001.875
2005	2570222.	11.42	7438864.	28.3	-4868642	1121.416
2006	2929310.	13.97	8187725.	10.1	-5258415	1041.369
2007	3183708.	8.68	9722194.	18.7	-6538486	1063.843
2008	4431113.	39.18	12060895	24.1	-7629782	1057.627
2009	3579166.	19.22−	10107696	16.2−	-6528530	809.2893
2010	4216949.	17.81	11050125.	9.3	-6833176	813.7232

891.0702	-8634342	21.6	.13440215 .	13.96	4805873.	2011
886.9965	-9984182	9.6	14733752.	1.17-	4749570.	2012

المصدر: البنك المركزي الأردني (1980–2012) النشرات الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة،

نسب النمو من اعداد الباحثة.

الملحق رقم (ج)

معدل نمواجمالي التسهيلات الائتمانية

السنة	اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك مليون دينار	معدل نمواجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (%)
1980	563.9	22
1981	721.3	27.91
1982	887.2	23
1983	1030.9	16.19
1984	1184.8	14.92
1985	1274.4	7.56
1986	1395.4	9.49
1987	1513.	8.42
1988	1634.	7.99
1989	1729.2	5.82
1990	1863.5	7.76
1991	1965.8	5.48
1992	2218.3	12.84
1993	2741.3	23.57
1994	3248.4	18.49
1995	3705.7	14.07
1996	3920.3	5.79
1997	3979.7	1.51
1998	4285.3	7.67
1999	4466.	4.21
2000	4546.5	1.80
2001	4948.9	8.85
2002	5130.	3.65
2003	5262.4	2.58
2004	6189.2	17.61
2005	7744.3	25.12
2006	9761.9	26.05
2007	11295.6	15.71
2008	13044.3	15.48

2009	13317.2	2.09
2010	14451.4	8.51
2011	15851.2	9.68
2012	17817.	12.40

المصدر: البنك المركزي الأردني (1980–2012) النشرات الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة،

نسب النمو من اعداد الباحثة.

الملحق الرقم(د)

التكوين الرأسمالي الخاص

السنة	التكوين الرأسمالي الخاص	معدل النمو السنوي %
1980	214562000	1
1981	402996000	87
1982	395080000	1.9-
1983	321511000	18.6-
1984	342159000	6.4
1985	168476000	50-
1986	155818000	7.5-
1987	176200000	13
1988	257100000	45.9
1989	311200000	21
1990	502726000	61.5
1991	482425000	4-
1992	804300000	66.7
1993	1046400000	30.1
1994	907500000	13.3-
1995	969700000	6.9
1996	901600000	7-
1997	828000000	8.2
1998	646800000	21.9
1999	619600000	4.2-
2000	713900000	15.2
2001	712500000	0.2-
2002	736500000	3.4
2003	812600000	10.3
2004	1173425321	44.34
2005	2080341093	77.3
2006	2032156888	2.3-
2007	2607323692	28.3
2008	3516155292	34.9
2009	3008260792	14.4-

2010	3483888751	15.8
2011	4106628334	17.9
2012	4821009270	17.4

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (1980–2012) مؤشرات التنمية العالمية ،

نسب النمو من اعداد الباحثة.

الملحق رقم (هـ)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للقطاع الخاص

السنة	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة للقطاع الخاص (مليون دينار)	معدل نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص%
1980	532.	3.80
1981	676.3	27.12
1982	822.7	21.64
1983	965.5	17.35
1984	1099.7	13.89
1985	1157.2	5.22
1986	1252.9	8.27
1987	1309.2	4.49
1988	1418.3	8.33
1989	1511.5	6.57
1990	1652.7	9.34
1991	1764.3	6.75
1992	2031.6	15.15
1993	2232.2	9.87
1994	2649.8	18.70
1995	3053.2	15.22
1996	3196.5	4.69
1997	3377.1	5.64
1998	3685.7	9.13
1999	3827.1	3.83
2000	3969.	3.70
2001	4428.9	11.58
2002	4584.6	3.51
2003	4667.3	1.80
2004	5479.	17.39
2005	7097.4	29.53
2006	8981.9	26.55
2007	10395.8	15.74
2008	11869.3	14.17
2009	12041.3	1.44
2010	12979.1	7.78
2011	14284.	10.05

2012	15375.6	7.64

المصدر: البنك المركزي الأردني (1980−2012) النشرات الإحصائية السنوية ، أعداد مختلفة،

نسب النمو من اعداد الباحثة.

السيرة الذاتية

الاسم: بادرة حسني الزيدانيين

الكلية : ادارة الاعمال/ قسم اقتصـاديات المــال والأعمال

السنة:2014

العنوان: معان/ الاردن

رقم هاتف :079 8296365

بريد الكتروني :baderahusni@yahoo.com